المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية والمناخية

التقرير السداسي للعدالة البيئية

جوان 2023

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 باب بحر تونس 1000

الهاتف: 129 325 71(216+) الفاكس: 128 325 71(216+)

contact@ftdes.net ftdes.net

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قسم العدالة البيئية والمناخية

التقرير السداسي للعدالة البيئية

جوان 2023

العنوان

التقرير السداسي للعدالة البيئية

تأليف

رابح بن عثمان، رحاب مبروكي، منيارةالمجبري، ايمان قارسي، أشرف الدخيلي، منير حسين

مراجعة وتنسيق

إيناس لبيض

صورة الغلاف

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وادي الغريس، منزل تميم، ولاية نابل

تصميم

زياد الحاج عياد

الفهرس

المقدمة **08**

معالجة أزمة النفايات في تونس. بين تضارب المصالح وشلل إرادة الدولة

منير حسين **12**

1. أزمة صفاقس مرآة تعكس عجز السلطة عن الإدارة السليمة للنفايات 14
2. أزمة ذات أبعاد بيئية واجتماعية وسياسية 16

عندما يتحول الماء من مصدر للحياة الى محرك للصراعات

أشرف الدخيلي **22**

1. الماء، مورد استراتيجي تحت الضغط 23
2. الذهب الأزرق، مصدر للنزاعات 28
3. صراع المياه القطاعي في تونس 36

انقطاع الماء في السقدود معاناة متواصلة وسلطة عاجزة

رحاب مبروكي **43**

1. معاناة يومية لجلب المياه 44
2. التحركات الاحتجاجية 46

3. تداعيات أزمة المياه على وضع المدارس الابتدائية 47
4. الاعتداءات على الشبكات والربط العشوائي يفاقمان الأزمة 49
5. مناصرة المنتدى التونسي لأهالي السقدود: التوجه نحو المسار القضائي 50
6. سياسة تصرف في الموارد ترسخ اللاعدالة المائية 51

تدهور المنتزه الحضري النحلي أحد انعكاسات أزمة الاستراتيجية البيئية

إيمان قارسي 53

1. تدهور منتزه النحلي: عندما تفقد الحدائق الخضراء بريقها 57
2. العوامل المسؤولة عن تدهور منتزه النحلي 61
3. الانقطاع المتكرر لأعمال صيانة منتزه النحلي وإشكاليات التصرف 66

اشكاليات القطاع الواحي في الجنوب التونسي: حزام قفصة الاخضر في قبضة التغيرات المناخية

رحاب مبروكي 74

1. واحة قفصة: ارث بيئي وإنساني 75
2. ثروة مهددة بالاندثار بسبب التغيرات المناخية 78
3. التوجه نحو تدعيم التصدير: هل زادت سياسة الدولة في تدمير القطاع الواحي؟ 80
4. أفضل الممارسات من اجل النهوض بالقطاع الواحي 81

سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المائية:
رخص تمنح لشركات تعليب المياه وترفض للفلاحين
منيارة المجبري 85
1. سياسة الكيل بمكيالين، هرسلة وتجريم نشطاء برقو 86
2. الاحتجاج فالاشتباك القانوني 91
3. في ظل أزمة شح مائي خانقة: الدولة تشجع على الاستثمار في المياه المعدنية 95
4. حُمَّى تعليب المياه في تونس، العقلية الربحية تهدد الحق في الماء 97
عَطْشة عَمْرة!
رابح بنعثمان 104
1. شركة بريماد: استنزاف للثروة المائية بلا رقيب او حسيب 105
2. ثروات مائية مهدورة من اجل زراعة الخس 107
3. تداعيات خطيرة على المنظومة الفلاحية وعلى صحة متساكني المنطقة 109

المقدمة

ككل سنة منذ 2018 ينشر قسم العدالة البيئية للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريره السداسي في شكل ثلة من المقالات من إنتاج فريق العمل في تونس والجهات، حول مواضيع بيئية مختلفة تشمل أهم الإخلالات والانتهاكات التي تطال الحقوق البيئية للأفراد.

واعتبارا لأهميته كمورد حيوي لاستمرار الحياة يبقى موضوع الماء موضوعا رئيسا سيما في ظل تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية وحالة الشح المائي التي تعيش على وقعها البلاد منذ سنوات. ويحتوي هذا التقرير على أربعة مقالات حول موضوع الماء، أولها مقال أشرف دخيلي تحت عنوان **"عندما يتحول الماء من مصدر للحياة إلى محرك للصراعات"** الذي يسلط الضوء على أهمية الماء كعنصر حياتي وعامل جيواستراتيجي يمكن أن يكون محركا للنزاعات بين الدول أو لصراعات داخلية بين القطاعات المنتجة. وفي مقالها تحت عنوان **" انقطاع الماء في السقدود معاناة متواصلة وسلطة عاجزة "**، تسلط رحاب مبروكي الضوء على معاناة منطقة السقدود من ولاية قفصة مع انقطاع الماء وكيف تعاملت الدولة مع احتجاجات الأهالي. وعن

ولاية قفصة أيضا، يكتب رابح بن عثمان في مقاله **"عطشة عمرة"** حول استنزاف الطبقة المائية بمنطقة عمرة شمال الولاية من طرف مستغلة فلاحية موجهة للتصدير. ويركز المقال الأخير حول العدالة المائية لمنيارة المجبري تحت عنوان **"سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المائية: رخص تمنح لشركات تعليب المياه وترفض للفلاحين"** على سياسة الدولة المائية وكيف أنها تواصل تشجيعها للإستثمار في قطاع الماء لصالح شركات تعليب المياه بينما تتواصل أزمة العطش في نفس المناطق التي يتم فيها إستنزاف المياه.

وبعيدا عن الماء، يتمحور مقال منير حسين حول **"معالجة أزمة النفايات في تونس. بين تضارب المصالح وشلل إرادة الدولة"** حول موضوع قديم متجدد الا وهو موضوع النفايات والتعاطي السلبي للسلطة مع تفاقم هذه الأزمة خاصة أمام ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة. وحول الحق في المساحات الخضراء والمنتزهات، يسلط مقال إيمان قارسي بعنوان **"تدهور المنتزه الحضري النحلي أحد انعكاسات أزمة الاستراتيجية البيئية"** الضوء حول تدهور وضعية منتزه النحلي بأريانة وتوقف أشغال الصيانة به وما آلت إليه وضعيته بسبب تهميش وزارة البيئة لهذا الملف.

وفي مقال ثانٍ لرحاب مبروكي بعنوان "**اشكاليات القطاع الواحي في الجنوب التونسي: حزام قفصة الاخضر في قبضة التغيرات المناخية**" تركز الكاتبة على أهمية التراث الواحي في قفصة وضرورة تعزيز قدرته على التكيف مع التغيرات المناخية والانتقال نحو اعتماد منوال واحي يدعم الموروث الواحي ويعزز مرونته بشكل عام.

نأمل أن يساهم هذا التقرير في إنارة الرأي العام حول أهم الرهانات البيئية اليوم وفي تقوية الوازع البيئي والانخراط في الحراك المجتمعي من أجل بيئة سليمة وعدالة بيئية ومناخية.

نتمنى لكم قراءة ممتعة

معالجة أزمة النفايات في تونس. بين تضارب المصالح وشلل إرادة الدولة

منير حسين

معالجة أزمة النفايات في تونس. بين تضارب المصالح وشلل إرادة الدولة

منير حسين.....

مقدمة

تنتج البلاد التونسية حوالي 2.7 مليون طن من النفايات حسب أرقام الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، معدل الإنتاج الفردي للنفايات أكثر من 0.815 كغ في اليوم في الوسط الحضري وحوالي 0.250 كغ في الوسط الريفي. وهي تتكون أساسا من المواد العضوية بنسبة 63.5% بينما تمثل مواد اللف بجميع أنواعا حوالي 20% من المجموع. تساهم البلديات في كلفة التصرف في النفايات بحوالي 40% مع العلم أن الطن الواحد من النفايات تبلغ كلفته بين 60 و80 دينار في مرحلة الجمع وحوالي 20 دينار في مرحلة التحويل والردم في المصبات. تبلغ نسبة الجمع حوالي 80% في الأوساط الحضرية و10% في الوسط الريفي. وتتحكم الوكالة في 13 مصبا مراقبا منها 04 مغلقة (المنستير، عقارب، قرقنة وجربة)، تبلغ طاقتها السنوية حوالي 1.8 مليون طن وهنالك 4 مصبات شبه مراقبة.

يعتبر مشكل التلوثّ بالنفايات المنزلية والمشابهة واحدا من أكثر المشاكل التي تواجهها البلاد التونسية والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة، لتصبح من أبرز المشاكل التي يطرحها المواطن ومن أكثر المواضيع تداولا في وسائل الاعلام، كما أن جل استطلاعات الرأي تصنفها ضمن الأولويات القصوى التي تتطلب تدخلا عاجلا من قبل المسؤولين لإيجاد حل لها. أيضا تبرز هذه المشكلة خاصة من خلال عدد التحركات الاحتجاجية في العديد من المناطق والتي بلغت أوجها في جزيرة جربة وبرج شاكير وعقارب... وتدريجيا تحولت هذه الحركات الاحتجاجية إلى حركات اجتماعية مستمرة تمارس الضغط على السلط المعنية من أجل ايجاد حل لتفاقم مشكل النفايات وتدهور الوسط البيئي في المناطق التي يتم فيها تكديس الفضلات الحضرية. وتتهم هذه الحركات المؤسسات التي تتصرف في المصبات في ظل ضعف الرقابة واستشراء الفساد بتجاوز القانون من خلال استقبالها وردمها للنفايات الخطرة خاصة الصحية الممنوعة أصلا والتي ينظمها المرسوم العام رقم 2008-2745 المؤرخ في28 جويلية 2008، الذي يحدد شروط وأساليب إدارة النفايات والأنشطة الصحية، كما يضبط شروط وطرق التصرف في نفايات الأنشطة الصحية لغاية ضمان معالجتها وإزالتها بدون تهديد للصحة العامة وللبيئة، خاصة وأن المصبات لها العديد من الآثار السلبية على

المياه الجوفية وكذلك على التلوث الهوائي. ويعتبر هذا جريمةً في حق البيئة حيث يضطر السكان إلى تنفس هواء ملوث وشرب مياه ملوثة وهو تعدي واضح على حقهم في الحياة.

1. أزمة صفاقس مرآة تعكس عجز السلطة عن الإدارة السليمة للنفايات

في صفاقس لايزال العديد من المواطنين يقومون بتحركات احتجاجية ضد تدهور الوضع البيئي، حيث يتكرّر منذ أشهر مشهد حرق النفايات التي تتكدّس أيّاما وأسابيع طويلة أمام البيوت من دون أن ترفعها شاحنات البلديات. أزمة النفايات في صفاقس تجاوزت السنة ونصف ولم تتمخض بعد عن حلول دائمة وناجعة. فقط بعض الإرهاصات والأفكار التي تولد ميّتة. أزمة يصوّرها البعض على أنها مفرطة البساطة، إذ يكفي توفير مصبّ ونقل النفايات إليه. لكن الأمور أعقد من ذلك بكثير. النضالات ذات الطابع البيئي التي تشهدها الولاية منذ مدّة أظهرت تطوّرا كبيرا في الوعي الحقوقي المواطني وتنويعا ذكيّا في أساليب الاحتجاج والضغط. في المقابل، أظهرت تحرّكات الحكومة ومؤسّسات الدولة مدى عجزها في التعامل مع الأزمات وإخفاقها في استيعاب التحديّات المجتمعية الجديدة، ففي 2019 انتزع الأهالي أمرا قضائيا بإغلاق المصبّ وتنظيفه، لكن تجاهلتْه وزارة

البيئة والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والبلديات والشركات الخاصة. فتواصلت التحرّكات الاحتجاجية لتصل في بداية شهر نوفمبر 2021، بعد قرار وزارة البيئة التراجع مرة أخرى عن قرار غلق المصبّ، إلى مواجهات عنيفة مع قوى الأمن ومنع شاحنات الفضلات من تفريغ حمولاتها. مثّل هذا الحراك الجديد أول امتحان اجتماعي جديّ لسلطة ما بعد 25 جويلية، أخفقت فيه بامتياز إذ واجهته بالعنف البوليسي الشديد ثم تراجعت مستقبلة بعض ممثلي الحراك في القصر الرئاسي مغدقةً عليهم الوعود والتطمينات. بقي الأمر على ما هو عليه في "عقارب"، أي مصبّ متوقّف عن استقبال شاحنات الفضلات لكنّه لم يُغلق رسميّا، لتنتقل الأزمة إلى مناطق أخرى من الولاية. حيث أصبحت الفضلات تتكدّس لأيام طويلة قبل أن يقوم المواطنون بحرقها أو إلقائها في أراض فلاحية مجاورة أو ينتظرون تكرّم البلديات برفع الفضلات وإلقائها في مصبات عشوائية "وقتيّة" تحوّلت إلى جبال من النفايات من دون آليات معالجة وتثمين. في الأثناء، تتصاعد الروائح الكريهة والغازات المضرّة وأدخنة "المحارق" وتتسرّب السوائل المتأتية من تحلّل الفضلات في كل مكان. وفي نوفمبر 2022 عادت الأزمة من جديد على سطح الأحداث الوطنية إثر اندلاع حريق كبير في مصب الميناء تسبب في توتر كبير فشلت السلطة مرة أخرى في التعامل معه وأظهرت الكثير من الارتجال

زادت في حدة الاحتقان الاجتماعي، ووسط كل هذا يبدو ان "الحلّ السحريّ" المقترح هو فتح مصبّ جديد وعدّة وحدات تثمين للنفايات، لتستمر الأزمة دون وجود أفق واضح لتجاوزها.

2. أزمة ذات أبعاد بيئية واجتماعية وسياسية

في مواجهة هذه الحركات الاحتجاجية التي اتخذت في أغلب الأحيان شكلا احتجاجيا عنيفا اعتمدت السلط استراتيجية تقوم على 3 عناصر:

- تقديم الوعود الزائفة لتهدئة الأوضاع
- تقديم حلول مغلوطة تعكس تواصل نفس الخيارات الفاشلة في التصرف في النفايات
- العمل على ترهيب الفاعلين الاجتماعيين في هذه الحركات عبر ملاحقتهم قضائيا بتهم مختلفة (تعددت محاكمات نشطاء الحراك البيئي في العديد من المناطق)

تعكس هذه الوضعية فشل جل الخيارات التي وقع اعتمادها في تونس للتصرف في النفايات الصلبة وكذلك جل السياسات التي انبثقت عنها والمبنية أساسا على اعتماد تقنية الردم في المصبات التي وقع تهيئتها لاستقبال هذه النفايات. فالتصرف في النفايات يخضع الى تدخل عدة أطراف، تشمل

الحركات الاجتماعية البيئية ومنظمات المجتمع المدني الرافضة للخيارات الحالية، والأطراف العمومية والخاصة المكلفة بالتصرف في النفايات والتي تدافع عن هذه الخيارات، كما تشمل أيضا البلديات التي ترجع بالنظر الى وزارة الداخلية وعددها 350 بلدية تغطي كامل التراب التونسي، وهي تقوم بجمع النفايات من الفضاء الحضري ونقلها اما الى المصبات أو الى مراكز التجميع التابعة للوكالة ووزارة البيئة، التي تتدخل عن طريق الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، التي تقوم بدورها بعملية النقل من مراكز التجميع والردم في المصبات. أما الاطراف الخاصة فتتدخل للقيام بعمليات الجمع والنقل عن طريق اللزمات التي تسندها البلديات أو للتصرف في المصبات المراقبة وشبه المراقبة عبر اللزمات التي تسندها الوكالة.

يعكس اسناد جزء من خدمات التصرف في النفايات الى الشركات الخاصة التوجه التدريجي لخوصصة هذا القطاع ورغم ان هذا التوجه يخضع الى أطر قانونية تهيئه وتنظمه بكراسات شروط الا ان عملية الخوصصة أفرزت العديد من المشاكل والتجاوزات أضرت بالسكان المجاورين للمصبات ووصلت حد المواجهات والصراعات المرتبطة بتناقض الرؤى والخيارات المتعلقة بالتصرف في النفايات. مثل ما حدث في جربة والمنستير وعقارب وغيرها. هذه التناقضات تحولت تدريجيا الى أزمة ذات

أبعاد بيئية واجتماعية وسياسية فشلت الى حد الان كل الأطراف المتدخلة فيها الى ايجاد حل لها. ويبرز التناقض في الرؤى المتضاربة التي تستند الى خيارات متناقضة:

- فخيارات السلطة تستند على رؤية تقوم على:
  - مركزية التصرف في النفايات
  - تبني تقنيات الردم والاهدار البيئي
  - نقل التلوث من مكان الى مكان
  - تركيز المصبات بالقرب من الفئات الاجتماعية التي لا تملك الإمكانيات السياسية والمالية للدفاع عن حقها البيئي
  - اعتماد مقاربة أمنية وقضائية في مواجهة الحركات الاجتماعية البيئية
- أما خيارات الفئات المتضررة والمجتمع المدني فهي تقوم على:
  - التمسك بحقها في بيئة سليمة
  - الضغط من أجل تغيير الخيارات الفاشلة في مجال التصرف في النفايات
  - تبني اللامركزية في التصرف في النفايات
  - حماية البيئة والمحيط بالانتقال من تقنية الردم الى تثمين النفايات

- محاسبة المسؤولين عن التدهور البيئي المرتبط بالتصرف في النفايات.

وفي ظل هذه التناقضات تبرز لنا ملامح الأزمة البيئية المرتبطة بالتصرف في النفايات وفشل كل المقاربات التي التجأت اليها السلطة حاليا لمعالجة هذه الأزمة وأبرز مثال على ذلك أزمة النفايات في صفاقس والتخبط الكبير الذي صاحب عملية غلق مصب القنة في عقارب إثر الحراك الاجتماعي البيئي الذي خاضه الأهالي.

وأمام استمرار أزمة التصرف في النفايات يتأكد تضارب مصالح مختلف الأطراف. فالشركات الخاصة التي تشرف على تسيير المصبات المراقبة وشبه المراقبة تضغط بقوة من أجل التمسك بخيار الردم وتأجيل عملية الانتقال نحو تثمين النفايات لأنها تحقق أربحا ضخمة مرتبطة بنقل كل النفايات دون فرز فمصلحتها تقوم على جلب أكبر كمية من النفايات الى المصبات لأن دخلها مرتبط بوزن النفايات كما ان المسؤولين في الوزارات المعنية وخاصة وزارة البيئة يتناغمون مع هذا الموقف من خلال التمسك بخطاب مزدوج ومتناقض يقوم على اعلان نوايا فيما يتعلق بالانتقال نحو تثمين النفايات وإنجاز الندوات العديدة حول هذه المسألة أما فيما يتعلق بأرض الواقع فتواصل الوزارة

المعنية في تبني خيارات الردم والخوصصة بل يصل خطاب بعض المسؤولين الى تبرير هذا الخيار بعدم مسؤولية المواطنين وعدم وعيهم البيئي وفي ذلك سعي الى التنصل من المسؤولية وتحميلها على المواطنين لتبرير حتمية هذا الخيار. كما لا نجد أي استراتيجية واضحة المعالم وواقعية تعكس الإرادة في تحقيق الانتقال المنشود المعلن في الخطاب الرسمي، وفي مقابل هذه الأطراف نجد الفئات الاجتماعية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني التي تتصدى لهذه الخيارات معتمدة اليات متنوعة مثل الحركات الاجتماعية البيئية وحملات المناصرة والتقارير والدراسات وهي تقوم بالضغط وتطرح البدائل من أجل تحقيق الانتقال في التصرف في النفايات ضمن رؤية تتبنى خيارات التنمية المستدامة والتمسك بالحق البيئي والعدالة البيئية.

الخاتمة

ان تضارب المصالح وتناقض الرؤى بين مختلف الأطراف المتدخلة في إدارة النفايات يجعل من المسألة البيئية محور صراع يتطور تدريجيا نحو المواجهة ويمكن ان يعمق الأزمة الحالية المتعددة الأبعاد باعتبار ان السلطة الحالية مطالبة باتخاذ موقف حاسم في هذه المسألة يتناغم مع الشعارات التي ترفعها والتي محورها مقاومة الفساد وتحقيق إرادة الشعب والانتصار لضحايا السياسات والخيارات الفاسدة.

عندما يتحول الماء من مصدر للحياة إلى محرك للصراعات

أشرف الدخيلي

عندما يتحول الماء من مصدر للحياة إلى محرك للصراعات

..... أشرف الدخيلي

قال بنجامين فرانكلين ذات مرة: "لا يدرك أحد قيمة الماء حتى تجف الآبار".

منذ القدم، لعب الماء - باعتباره مادة حياتية - دورًا حاسمًا في السياسات الدولية والوطنية. فعلى الرغم من أن كوكبنا في أغلبه أزرق، إلا أن 3٪ فقط من المياه المتاحة هي مياه عذبة، والجزء الأكبر غير متاح ومهدد بالتغيرات المناخية. ولهذا السبب، يعاني العديد من الدول، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الشح المائي. وقد زادت هذه الحالة الحرجة من حدة التنافس بين الدول للحصول على المياه، مما أدى إلى نشوب صراعات مائية. ولهذه الظواهر تأثيرات متعددة على مختلف المجالات الحيوية، بما في ذلك تونس، أين نشبت خلافات بسبب التوزيع غير العادل للمياه.

1. الماء، مورد استراتيجي تحت الضغط

بالإضافة إلى أهميته الأساسية في بقاء البشر وصحتهم، يعتبر الماء موردا حيويًا للزراعة والصناعة وجميع القطاعات الإنتاجية. ويشكل الوصول إلى المياه وتوفيرها وتوزيعها تحديات رئيسية نظرًا لأن الأمن المائي هو بلا شك أحد أركان الأمن الوطني والعالمي.

1.1. الماء كسلاح جيواستراتيجي

يعتبر الماء عنصرًا أساسيًا في الزراعة، التي تستهلك حوالي 70٪ من المياه العذبة [1] على مستوى العالم، وفقًا للبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع منظمة الأغذية والزراعة زيادة بنسبة 50٪ في احتياجات الفلاحة للماء [2] بسبب الطلب العالمي المتسارع حيث يتعين على الفلاحة تلبية احتياجات سكان العالم من خلال زيادة الإنتاج. وفي المناطق التي تعاني من نقص في التساقطات، يعتبر الري وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي المستدام وتحقيق أقصى قدر من الفوائد. وهذا أمر مهم بشكل

[1] https://blogs.worldbank.org/fr/opendata/graphique-70-de-l-eau-douce-est-utilisee-pour-l-agriculture#:~:text=Dans%20la%20plupart%20des%20régions,prélèvements%20de%20ressources%20en%20eau.

[2] https://www.iaea.org/fr/themes/gestion-de-leau-en-agriculture#:~:text=La%20FAO%20prévoit%20que%20d,inconsidérée%20et%20des%20changements%20climatiques.

خاص بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشكل أساسي على الأنشطة الزراعية، بما في ذلك اقتصاد الدول النامية مثل الهند أين تمثل الفلاحة 16.8٪ [3] من الناتج المحلي الإجمالي وتونس أين تقدر هذه النسبة ب 10.1٪ [4].

ويساهم الماء بشكل كبير في عمليات التصنيع في العديد من القطاعات. ففي صناعة الأغذية، يتم استخدامه بشكل متكرر في تركيبة بعض المنتجات مثل المشروبات الغازية، كما يدخل في صيانة المعدات. إضافة إلى ذلك، يستخدم قطاع التعدين الماء في استخراج ومعالجة المعادن. وكمثال بارز على ذلك نذكر قضية استخراج الغاز الصخري في تونس في عام 2012 التي أثارت جدلاً حول التنقيب واستغلال احتياطيات الغاز الصخري. نتج عن هذه القضية انقسام الرأي العام التونسي إلى معسكرين سلط أحدهما الضوء على الفوائد الاقتصادية المحتملة للمشروع، بينما أعرب الآخر عن مخاوفه البيئية من تلوث المياه وتدهور الأراضي ونضوب الموارد المائية. ولهذا السبب، كانت الحكومة التونسية مضطرة - تحت الضغط- للتخلي عن المشروع، مبررة ذلك بضرورة إيجاد توازن بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات البيئية. أما في قطاع الطاقة، فتستخدم المحطات الحرارية أيضًا كميات كبيرة من الماء

[3] https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=IN
[4] https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=TN

لتبريد المولدات النووية. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يسيطر تبريد محطات الطاقة على نصف الاستخراجات المائية السنوية [5].

من هنا نلاحظ أن المياه تشكل مشغلا رئيسيا للدول لكنها يمكن أن تصبح كذلك أداة دبلوماسية فعالة. فالاتفاقيات والمعاهدات المبرمة فيما يتعلق بالقضايا المائية تعزز التعاون الدولي، فهي تمكن من بدء عمليات التفاوض وفقًا لاحتياجات البلدان المختلفة ومصالحها. وبالتالي، يُنظر إلى المسائل المتعلقة بالمياه على أنها فرص ووسائل لتعزيز العلاقات الدبلوماسية. فالدول قادرة على التعاون معًا لتطوير مشاريع تعاون في مجال الموارد المائية وتبادل المعلومات حول الحالة الحالية للموارد والتكنولوجيات المؤهلة لحمايتها.

2.1. الماء، مادة ثمينة في خطر

يواجه الماء العديد من التحديات، لذلك يلعب الحفاظ على الموارد المائية دورا هاما في الأجندات الدبلوماسية خاصة في عالم يتسم بالتطور التكنولوجي والصناعي ويحتاج إلى كميات هائلة من الماء لدعم الإيقاع السريع لهذه التقدمات. ومن تداعيات ذلك،

[5] https://www.bfmtv.com/economie/entreprises/energie/la-consommation-d-eau-des-centrales-nucleaires-divisee-par-trois-dans-une-nouvelle-estimation-de-l-executif_AD-202303290679.html#:~:text=Pour%20ce%20qui%20est%20des,prélèvements%20totaux%20annuels%20en%20France.

وقوع البشر في فخ استنزاف الموارد ولعل صناعة النسيج ولا سيما صناعة السراويل هي مثال صارخ على ذلك حيث إن إنتاج سروال واحد في تونس يستهلك 55 لترًا من الماء، هذا دون الأخذ بعين الاعتبار مراحل دباغة الأقمشة[6].

وللتلوث أيضًا تأثير كبير على جودة الموارد المائية وتوفرها على مر السنوات الأخيرة. فقد تسبب تسرب المنتجات الكيميائية والمنتجات الزراعية الفاسدة ومياه الصرف الصحي غير المعالجة في تلويث البحار. وعلى امتداد السنوات الأخيرة كثرت التسربات النفطية الناجمة عن حوادث النقل واستغلال مواقع البترول، الأمر الذي أصبح يهدد توازنات العديد من النظم البيئية. ويعد تسرب النفط في خليج المكسيك عام 1979 واحدا من أكثر الحوادث تكلفة في تاريخ الإنسانية والتي تشكل تهديدًا حقيقيًا على البحار والطبقات المائية الجوفية، مما يجعل الماء غير صالح للاستخدام.

هذا وإن النمو السريع للسكان، والذي بلغ 8 مليارات نسمة في نوفمبر 2022، يشكل تهديدًا وتحديا رئيسيًا لتوفر المياه في المستقبل. وستشهد مصادر المياه طلبا متزايدا، في حين أن الموارد ستشهد نقصا فادحا. ووفقًا للأمم المتحدة، يعيش حوالي ربع

[6] https://ftdes.net/ar/le-secteur-textile-au-sahel-une-politique-industrielle-non-durable/

سكان الأرض في مناطق تواجه نقصًا مطلقًا في المياه كما أن حوالي 2.3 مليار شخص يعيشون في ظروف شح مائي صعبة، خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[7]. وقد تزداد هذه الأرقام بسبب استمرار النمو الديمغرافي وزيادة التدفقات الهجرية، مما قد يفرض ضغوطًا إضافية على إمدادات المياه والمواد الغذائية الزراعية.

وترتبط ندرة المياه أيضًا ارتباطًا وثيقًا بتغير المناخ حيث يتسبب تواتر الظواهر المناخية الصعبة مثل ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات والجفاف في تفاقم الوضع العالمي الحرج فيما يتعلق بالموارد المائية. كما أن العلاقات الوثيقة بين الدول واستغلالها للأنهار نفسها أدى إلى تعرض المخزون العالمي للمياه للضغط الشديد، مما دفع عدة دول إلى إعلان حالة طوارئ مائية. وفي هذا السياق، شهدت ألمانيا في عام 2022 "صيفًا مليئًا بالأزمات" مما دفع هذه الدولة الأوروبية الى وضع استراتيجية لإدارة المياه بهدف التخفيف من الآثار الجسيمة للجفاف الذي أصاب 54٪ من أراضيها حتى اضطرت مدينة برلين لقطع الأشجار

[7] https://www.lesechos.fr/monde/enjeux-internationaux/le-stress-hydrique-touche-plus-dun-quart-des-habitants-de-la-planete-1918248

بسبب تراجع مستويات التساقطات[8] إلى أدنى منسوبها منذ سنوات، مما أدى إلى وفاة العديد من الأشجار.

تعود جميع هذه العوامل الضارة لتأثيرات الشح المائي الملموسة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالعطش وغياب الأمن الغذائي يهددان المنطقة في الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمة مياه غير مسبوقة. وتواجه الدول تحديات متزايدة في تلبية احتياجات شعوبها نظرًا للوضع الحرج وندرة الموارد المائية. ونتيجة لهذه الأوضاع، واجهت الحكومات العديد من التحديات في مجال الأمن المائي على الصعيدين الوطني والدولي فتم إبرام اتفاقات وبرامج شراكة تهدف إلى ضمان إدارة مياه فعالة، وخاصة في المناطق التي تتعرض لأزمة المياه بشكل أكبر. وفي المقابل، اندلعت نزاعات حول الموارد المائية قوضت الأمن الدولي.

2. الذهب الأزرق، مصدر للنزاعات

أصبح الوصول إلى الماء والتزود به وإدارته قضايا رئيسية تتصدر العلاقات الدولية. ويعتبر الماء حيويًا ومصدرًا للنزاعات بين الدول التي تتنافس بشدة من أجل التزود به.

[8] https://www.la-croix.com/Monde/Secheresse-Ville-Berlin-contrainte-couper-darbres-2022-07-31-1201227117

2.1. النزاعات الحدودية المتعلقة بالمياه

من أمثلة النزاعات بين الدول فيما يتعلق بالمياه نذكر حوض النيل، ونهر الأردن، ونهري دجلة والفرات. وعلى الرغم من وجود عدة تشابهات مختلفة في هذه النزاعات مثل الانتماء لنفس المنطقة ونفس الرهان، فإن لكل منها تاريخها الخاص وحدودها وعواملها المسببة والجهات المشاركة فيها.

- **<u>النزاع حوض النيل</u>**

يعتبر نهر النيل أكبر نهر في العالم، ويمتد على مسافة تزيد عن 6500 كيلومتر كما يمر عبر 11 دولة أفريقية ويحتوي على موارد مائية وفيرة تسهم بشكل كبير في اقتصادات هذه الدول. ولهذا السبب، يُعتبر مسألة جيوسياسية واستراتيجية رئيسية بالنسبة لها، وخاصة مصر والسودان وإثيوبيا، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الفلاحة. وفي هذا السياق، قررت إثيوبيا، التي تعتمد على الموارد المائية بشكل كبير لتنميتها بناء سد كبير في حوض النيل في عام 2011، والمعروف بـ"سد النهضة".

لم يكن هذا القرار مرحبا به على الإطلاق من قبل مصر بشكل خاص والدول التي رأت حصصها من المياه واستمرارية اقتصادها في ظل تزايد النمو السكاني مهددة. فزاد قرار بناء السد

من التوترات الموجودة سابقا في المنطقة الأفريقية، مثل حرب إثيوبيا وإريتريا والنزاع السوداني. ولم تكن أي من الأطراف المعنية مستعدة لتقديم تنازلات، معتبرة النيل قضية أمن قومي. وعلى الرغم من أن تبادل الاتهامات لم يؤد إلى اندلاع صراعات مباشرة، فإن محاولات التفاوض لم تكن ناجحة.

وفي الآونة الأخيرة، قامت مصر بتغيير استراتيجيتها عن طريق محاولة التواصل بشكل ودي مع بعض الأطراف المشاركة مباشرة في هذا النزاع. ومن خلال هذه الاستراتيجية، تحاول مصر تجريد إثيوبيا من حلفائها السابقين عن طريق ضمهم إلى معسكرها. ومن أمثلة ذلك، الاتفاق مع أوغندا في عام 2021[9] من أجل تبادل المعلومات العسكرية الضرورية لتعزيز الجهود المشتركة بين الدولتين الأفريقيتين في مكافحة الإرهاب. ويهدف هذا الاتفاق بشكل ضمني إلى "احتواء" إثيوبيا وعزلها وممارسة ضغط متزايد على حكومتها.

[9] https://www.aa.com.tr/fr/afrique/égypte-ouganda-un-accord-de-sécurité-sur-fond-de-tensions-autour-du-barrage-de-la-renaissance-/2202313#:~:text=L%27Ouganda%20a%20signé%20un,barrage%20de%20la%20Renaissance%20éthiopienne.

▪ النزاع على نهر الأردن

يعتبر الصراع حول توزيع موارد نهر الأردن واحدًا من أطول وأكثر الصراعات جدلًا على مر التاريخ. وفي سياق الأزمة المستمرة في الشرق الأوسط، يعتبر هذا الصراع الأهم على المستويين الجيوسياسي والجيواستراتيجي. فنهر الأردن يتبع نظريًا أربعة دول: الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، وسوريا، ولبنان. ومع ذلك، تمتلك إسرائيل الجزء الأكبر من موارد المياه في النهر، وهو 30%. وعلى الرغم من أن 10% فقط من النهر يقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن هذا الاستحواذ يقوم شاهدا على تفرد صهيوني واضح يؤثر ليس فقط على العلاقات بين الدول المتاخمة، ولكن أيضًا على السلام في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الاحتلال الإسرائيلي استخدم جميع الوسائل غير المشروعة للسيطرة على التجهيزات المائية من أجل محطات توليد الكهرباء الخاصة به. وبالتالي، لجأ إلى الخيار العسكري من خلال شن العديد من الهجمات على الأردن وسوريا وجنوب لبنان خلال التسعينات. وكانت هذه الهجمات تهدف إلى استعادة السيطرة على مصادر المياه والوادي، وتدمير منشآت إمداد المياه مثل تلك التي في الأردن. وعلى الرغم من محاولات

السلام في الشرق الأوسط، لم يظهر هذا الكيان الغاشم والمعادي أية إرادة للتوصل إلى اتفاق، وحتى الحروب المسلحة مثل حروب الأيام الستة وحرب أكتوبر قد أثبتت فشلها بالنسبة إلى الدول العربية المشاركة في هذا الصراع المتعلق بالمياه.

واستمر الاحتلال الإسرائيلي في التوسع الجغرافي والمائي على حساب الجيران العرب، من خلال السيطرة على هضبة الجولان وجزء كبير من المياه الجوفية في الضفة الغربية ومنبع وزاني، وما إلى ذلك. واليوم، زاد تغير المناخ من تعزيز موقع إسرائيل المهم بشكل كبير في المنطقة، حيث يظل جيرانها غير مستقرين وضعافا عسكرياً كما قاد نظام الفصل العنصري في قطاع المياه الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي إلى تعزيز تفوقه في المنطقة، مستفيدًا من دعم حليفه التاريخي، الولايات المتحدة. وأصبحت هذه الهيمنة المائية المفروضة بواسطة الكيان الصهيوني تشكل جزءًا من تاريخ طويل من الاحتلال والظلم المركب، مما يجعل الوضع في المنطقة أشبه بقنبلة موقوتة.

- **الصراع على نهري دجلة والفرات**

إذا تمكن الشرق الأوسط يومًا ما من التخلص من النزاعات والتوترات، فسيكون ذلك دليلاً على صحة نظرية السلام الدائم.

يتركز صراعنا الثالث على ضفاف نهري الفرات والدجلة، التي يتنازع حولها بشكل متكرر تركيا وإيران والعراق وسوريا. وتعتبر إدارة مياه هذين النهرين جوهر هذا الصراع. وعلى الرغم من المفاوضات التي بدأت في الستينات، فإنها لم تؤدِ إلى حل، مما أدى إلى تفاقم الوضع على مر السنين.

ويعد النمو السكاني المتسارع للدول المعنية، وخاصة العراق الذي شهد زيادة سريعة في عدد سكانه من 7.29 مليون نسمة في عام 1960 إلى 43.53 مليون نسمة في عام 2021، أي زيادة بنسبة 497.2٪ في فترة تبلغ 61 عامًا فقط، أحد العوامل الحاسمة في هذا الصراع المائي، حيث أصبح من الصعب تلبية احتياجات المياه للسكان المحليين. ويزداد هذا الوضع تفاقمًا بسبب الحرارة المرتفعة التي تشهدها المنطقة والتي تؤدي إلى تبخر كميات كبيرة من المياه، بالإضافة إلى تملح المياه الجوفية، وهي المشكلة الرئيسية في المنطقة.

كل هذه الأسباب زادت من التوترات بين الدول حيث تتنازع تركيا في كثير من الأحيان مع سوريا والعراق، في حين يتعارض البلدان العربيان أيضًا فيما بينهما. وتتركز هذه الخلافات بشكل رئيسي حول السدود مثل سد طبقة (سوريا) وسد كبان (تركيا). ويواجه العراق تهديدًا لحصته من المياه بسبب زيادة عدد السدود

على النهرين، كما يثير مشروع GAP الذي تقف وراءه تركيا وملء البحيرة الاصطناعية لسد أتاتورك ردود فعل حادة من الدول المجاورة والتي تصف هذا القرار بأنه عنف مائي.

وفي سيناريو كلاسيكي للنزاع حول مورد مشترك[10]، يطالب العراق باحترام استهلاك كل دولة معنية بالنهرين، وتوزيع الموارد بشكل عادل لتحقيق إنتاجية زراعية أفضل. وتضمن سوريا بدورها استغلالاً شبه حصري للموارد المائية لنهر الفرات لصالح العراق، حيث تعتبر النهر يحدها فقط. وعلى الجانب الآخر، يتم تقسيم مياه نهر الفرات بين سوريا وتركيا حالياً، مما يتيح للبلد الأول ري تربته الزراعية بشكل كافٍ. وتدعم تركيا بشكل كبير رؤية سوريا طالما أنها لا تهدد إمداداتها المائية الخاصة، وخاصة المنشآت الهيدروكهربائية التي تعتمد على الأنهار. ومن المهم أن نلاحظ أن تركيا تحتل المرتبة الثانية في أوروبا والتاسعة عالميًا من حيث الطاقة الهيدروكهربائية في عام 2021. وبالتالي، على الرغم من الاتهامات بالسلوك الأحادي والسيطرة على موارد نهري الفرات ودجلة، تظل تركيا قوة حقيقية في مجال الطاقة الهيدروكهربائية في المنطقة.

[10] نظرية الموارد المشتركة هي نظرية تقوم على حسن إدارة الموارد الطبيعية وتسلط الضوء على ضرورة وجود آليات تنظيم وحوكمة لتجنب استنزاف الموارد أو النزاعات حول تلك الموارد.

2.2. النزاعات الداخلية

يعتبر الصراع بين إسبانيا وكتالونيا أحد أبرز أمثلة النزاعات الداخلية المتعلقة بالموارد المائية. وتشتهر منطقة كتالونيا بمناخها الجاف وأمطارها غير المنتظمة كما تضم سكانًا واقتصادًا نشطًا يتطلب توفير موارد مائية وفيرة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والديموغرافية.

في المقابل، تستفيد الدولة الإسبانية، التي تتبع سياسة مركزية لإدارة ومراقبة المياه، بشكل كبير من موارد نهر إبرو الذي يقع في منطقة كتالونيا وينقل المياه إلى جنوب شرق إسبانيا، مما يثير معارضة قوية من قبل الكتالونيين. لذلك، عبرت منطقة كتالونيا في عدة مناسبات رفضها للممارسات الإسبانية غير المقبولة، مع التمسك بالمزيد من الاستقلالية في إدارة مواردها المائية. وترغب السلطات الكتالونية في ضمان توفير المياه لسكانها وحماية اقتصادها من خلال توزيع عادل للمياه المستمدة من نهر إبرو.

إن هذا النزاع المائي، الذي له جذور سياسية تعود إلى النضال المستمر لشعب كتالونيا للحصول على استقلاله، زاد من تفاقم الشقوق داخل المجتمع الإسباني. وفي سياق التوتر المتزايد بين المجموعتين، زاد هذا الصراع من الشعور بالانتماء لدى

الكتالونيين وأوقد فيهم الرغبة في الحفاظ على هويتهم المتفردة. وبالإضافة إلى كونها قضية انتماء، فقد كشفت مسألة المياه عن أزمة متشعبة تعاني منها الدولة الإسبانية منذ استفتاءات استقلال كتالونيا في عامي 2014 و2017.

3. صراع المياه القطاعي في تونس

أما في تونس، فيأخذ الصراع المتعلق بالمياه بعدًا آخر يتمثل في التنافس على الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تعتبر المياه محركًا للتنمية. ومع تأثيرات التغير المناخي الملموسة وزيادة استخدام الموارد المائية في السنوات الأخيرة، ارتفع استغلال المياه الجوفية من 92٪ في عام 2010 إلى 131٪ في عام 2016، دون أن يتم وضع أي استراتيجية لتخزين مياه الأمطار من قبل وزارة الفلاحة.

3.1. الفلاحة، القاتل الصامت لموارد المياه

ووفقًا للعديد من التقارير الصادرة عن وزارة الفلاحة، فقد تجاوز حجم الاستعمال من قبل القطاعات الاقتصادية 2785 مليار متر مكعب في عام 2020. ويسيطر القطاع الزراعي على حوالي 84٪ من إجمالي استهلاك المياه، مستخدمًا فقط 5.1٪ من المياه المعالجة. وتبرز هذه الإحصائيات النقص الواضح في إعادة

استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في تونس. كما يشير تقرير القطاع الوطني للمياه لعام 2020 الصادر عن وزارة الفلاحة إلى أن حجم استهلاك هذا القطاع يبلغ 2722 مليون متر مكعب.

توزيع سحب المياه (بالمليون متر مكعب) بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عام 2020

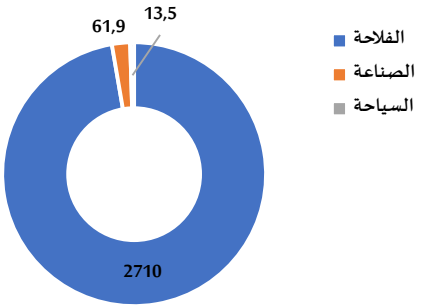

المصدر: المؤلف بالاستناد الى أرقام التقرير السنوي للمياه (2020)

يزيد هذا الاستغلال المكثف للمياه من التوترات بين احتياجات القطاعات الاستراتيجية والرئيسية، بما في ذلك قطاع الصناعة الذي اكتسبت احتياجاته أكثر أهمية. ويعتبر التوزيع غير المتساوي للموارد أحد العوامل الرئيسية في الصراع القطاعي حول الماء، وذلك يعود بشكل كبير إلى سوء حوكمة المياه في تونس التي تعتبر معضلة تتعلق بنقص الرؤية الاستراتيجية الفعالة لتوزيع الموارد.

2.3. الصناعة، الخطر الذي يحدق بالموارد المائية

- **الوطن القبلي: الناء في قبضة الصناعات الغذائية**

في منطقة الوطن القبلي، تعد وحدات إنتاج الطماطم المعلبة مثالًا يوضح الاستغلال المفرط للموارد المائية في تونس. وعلى الرغم من أن المنطقة زراعية وتعتبر ركيزة اقتصادية في تونس بفضل إنتاجها للقوارص، إلا أن المصانع تفضل مصالحها المالية الخاصة على حساب البيئة والتنمية المحلية للمنطقة. ويواجه السكان في الوطن القبلي عدة تحديات منها: إلقاء مياه الصرف الصحي والنفايات غير المعالجة في الطبيعة، وعدم الامتثال لأدنى متطلبات الحماية والصحة، وغياب دراسات التأثير على المحيط... وتؤثر جل هذه العناصر بشكل كبير على النظم البيئية المائية كما تلوث تدريجيًا مصادر المياه المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي استخراج المياه بكثافة إلى استنزاف الموارد المائية والتي تتعرض بدورها للتهديد بسبب ظاهرة الملوحة.

وقد عبّر العديد من المواطنين عن استيائهم إزاء هذا الوضع الكارثي خاصة في مدينة قربة التي تعتبر مثالاً حيًا على هذه الانتهاكات فقد تقدم سكانها بالعديد من الشكاوى ضد مصنع لإنتاج مصبرات الطماطم والفلفل في المنطقة، متهمينه بالممارسات المضرة بالبيئة وخاصة بالتلوث الهوائي والمائي. وقد أدى تدهور

جودة المياه أيضًا إلى صعوبة ممارسة الأنشطة الزراعية كما أثر على الاستخدام المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الروائح الكريهة الناتجة عن تحويل الطماطم والفلفل أجبرت بعض السكان على الانتقال للعيش في مناطق أخرى.

وعلى الرغم من حركات الاحتجاج التي بدأت منذ التسعينيات، إلا أن جهود المحتجين لم تؤدِ إلى نتائج تذكر، واستمر المصنع في العمل بشكل طبيعي، متجاوزًا بذلك حق سكان المنطقة في بيئة صحية، ومتجاهلًا للمعايير الوطنية والدولية في مجال احترام البيئة والممارسات الصناعية المسؤولة. ويبرز لنا هذا تنامي عدد المنشآت الصناعية المخالفة وتكريس سياسة الإفلات من العقاب.

- **الماء، ترف لا يمكن الحصول عليه في قفصة**

في الحوض المنجمي، تعتمد شركة فسفاط قفصة على كميات ضخمة من المياه للحفاظ على أنشطتها في استخراج وغسل الفسفاط، دون الأخذ بعين الاعتبار ندرة الموارد المائية ولا سيما أهمية الولوج إلى مياه الشرب. ويبلغ الاستهلاك السنوي للماء من طرف شركة فسفاط قفصة حوالي 8.9 مليون متر مكعب أي ما يعادل استهلاك 112 ألف تونسي. ويجدر التذكير بأنه في تونس

يتواصل حرمان أكثر من 300 ألف مواطن من مياه الشرب (معطيات عام 2020).

وفي ولاية قفصة، تواجه العديد من المؤسسات التربوية والصحية بالإضافة الأفراد صعوبات كبيرة في الوصول إلى الماء الصالح للشرب. ففي مدارس سقدود، يفتقر التلاميذ تمامًا إلى الماء، في حين يعيش سكان رديف على وقع انقطاعات متكررة للماء بينما تستخدم شركة فسفاط قفصة حجمًا ضخمًا من الموارد المائية التي تأتي أساسًا من المياه الجوفية. وعلى الرغم من الاحتجاجات والمطالبات من قبل المواطنين بدعم من المجتمع المدني وخاصة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الوضع لا يزال كارثيًا كما يتواصل انتهاك حق المواطنين في الماء، وفقًا للمادة 48 من دستور 2022. وأدى هذا الحرمان من الماء الصالح للشرب إلى تفاقم ظاهرة عمليات الربط العشوائي بشبكة المياه الخاصة بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، مما يمثل ضغطًا إضافيًا على الموارد المائية.

واللافت للنظر أن جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع اجتمعت عدة مرات في محاولة للحوار البناء والمثمر. ولكن تظل التنازلات القليلة التي قدمتها شركة فسفاط قفصة عن طريق دعم الصوناد في توزيع المياه الصالحة للشرب غير كافية ما لم

تتخذ السلطات المحلية والجهوية إجراءات ملموسة ومستدامة لمعالجة هذا الوضع المتدهور للموارد المائية[11].

إن الماء لكونه موردًا حيويًا ونادرًا وذا تأثير كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، يلعب دورا جوهريا في تشكيل العلاقات الدولية. وفي الوقت الحاضر، يواجه العالم واقعًا مائيا مريرًا، وذلك بسبب تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ ونقص المياه. وقد أدى ذلك إلى نشوب صراعات بالإضافة الى نزاعات قطاعية داخلية، مما يبرز ضرورة إدارة عادلة ومتوازنة للموارد المائية.

وفي ظل التهديد المتنامي لحق الأفراد الكوني في الحصول على المياه وفقًا للهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة، أصبح من المستعجل أن تعد الدولة التونسية استراتيجية واضحة وفعالة لتحسين توفر المياه وخاصةً لوضع الاستخدام المنزلي والشرب على سقف أولويات استعمال المياه. ويتطلب هذا الأمر الرفع من نجاعة تقنيات تخزين مياه الأمطار وتحسين استخدام مياه الصرف الصحي، مع العودة إلى التقنيات التقليدية مثل "الماجل" و"الفسقية" في الزراعة، وذلك من أجل تخفيف الضغط على موارد المياه الجوفية.

[11] لمزيد التفاصيل: https://ftdes.net/ar/le-bassin-minier-ou-lon-reve-toujours-dune-goutte-deau/

انقطاع الماء في السقدود معاناة متواصلة وسلطة عاجزة!

رحاب الميروكي

انقطاع الماء في السقدود معاناة متواصلة وسلطة عاجزة!

رحاب المبروكي .....

لا يزال انقطاع الماء بالمنطقة الريفية السقدود من معتمدية المتلوي من ولاية قفصه من الإشكاليات التي لم تجد طريقها الى الحل حيث بلغت عامها التاسع رغم ربطها بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. انتهاكات بيئية لحقوق الإنسان مست عددا غير قليل من الأهالي، فحوالي 2000 ساكن يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، ورغم سلسلة التحركات الاحتجاجية التي خاضوها في أكثر من مناسبة إلا أن الوضع لم يتغير لتستمر بذلك معاناتهم الى يومنا هذا.

ولعل ما زاد الطين بلة التعاطي السلبي ولامبالاة سلط الاشراف وشركة الصوناد التي لم تول الموضوع الاهمية التي يستحقها وهو ما يعكس استهتارا بحياة اهالي المنطقة، في تناقض تام مع ما ورد في الدستور التونسي في فصله 48" على الدولة توفير الماء الصالح للشراب للجميع على قدم المساواة، وعليها المحافظة على الثّروة المائية للأجيال القادمة[12]، وفي تضارب

[12] https://urlis.net/ypivrkmi

صارخ مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1. معاناة يومية لجلب المياه

مع انقطاع الماء المتواصل تزداد معاناة الأهالي سيما صغار السن منهم الذين يعتبرون الحلقة الاضعف. وتجبر العائلات أمام هذا الوضع اللاإنساني على اقتناء المياه من الباعة المتجولين الذين يجوبون المنطقة طولا وعرضا وهي في مجملها مياه غير صحية (صهاريج غير صحية ومعرضة لأشعة الشمس) والأخطر من ذلك عدم خضوعها لمراقبة من الهياكل الصحية مما يجعل المنتفعين منها عرضة لعديد الأمراض مثل أمراض الكلى وأمراض الالتهاب الكبدي الفيروسي المرتبطة أساسا بتلوث الماء. أضف الى ذلك الكلفة المادية التي يتكبدها الأهالي حيث يبلغ سعر وعاء 10 ل من الماء دينارين علما وأن جل المتساكنين ينحدرون من طبقات فقيرة ولنا أن نتخيل عائلة تتكون من 6 افراد كم تستهلك من الماء أسبوعيا وكم تنفق من اجل ذلك!

ورغم الجهود التي تبذلها منظمة الامم المتحدة لإنفاذ الحق في الماء، والتي كان اخرها إقرار الجمعية العامة بحق الإنسان في الحصول على كفايته من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي

(ما بين 50 و100 لتر لكل فرد يوميا)، على أن تكون تلك المياه مأمونة وبأثمان معقولة (لا ينبغي أن تزيد كلفة المياه عن 3% من مجمل الدخل الأسري)، وأن تكون متاحة مكانا (ألا تبعد أكثر من 1000 متر من المنزل) وزمانا (ألا يستغرق الحصول عليها أكثر من 30 دقيقة[13]) إلا أن الوضع في السقدود مختلف تماما. فمع بداية كل يوم، ومع طلوع الشمس، ورغم حرارة الطقس صيفا وبرودته شتاء، يخرج الاهالي بحثا عن المياه، حاملين معهم أوانيهم البلاستيكية ويقفون في صفوف متراصة أملا في الحصول على كمية تضمن لهم القيام بالأعمال المنزلية. ومن المؤكد أن لهذه المجهودات المبذولة كلفتها البدنية حيث تعاني العديد من النساء من الام الظهر والركبتين بسبب الحمولة التي يتكبدنها عند حمل هاته الاثقال هذا إضافة الى إضاعة الكثير من الوقت الذي يصل أحيانا الى الخمس ساعات متواصلة.

الأوعية التي يستخدمها الأهالي لشراء الماء. المصدر: المؤلف

حنفيات الماء بالسقدود. المصدر: المؤلف

[13] https://www.un.org/ar/global-issues/water#:~:text

يقول محمد الرحيلي وهو أحد قاطني الجهة " **منذ سنة 2013 قطعت عنا الدولة إمدادات الماء، ومنذ ذلك الوقت ونحن نعاني الأمرين جراء ذلك**" ويستأنف حديثه:" **نعتمد على بعض الابار المجاورة لبيوتنا في جلب المياه المخصصة للاستخدام المنزلي، أما مياه الشرب فنقوم بشرائها من بعض المواطنين الذين يقومون ببيعها بشكل عشوائي ودون اي رقابة، ويتولى الجميع هنا القيام بهذه المهمة بما فيهم النساء والأطفال القصر.**"

2. التحركات الاحتجاجية

منذ مطلع سنة 2019 , دخل متساكنو منطقة السقدود في سلسلة من التحركات من أجل المطالبة بحقهم الدستوري في الماء، وقد تراوحت هذه التحركات بين الاحتجاجات السلمية التي تمثلت أساسا في الوقفات الاحتجاجية التي تطورت, بسبب عدم تجاوب السلط المعنية, والامتناع عن دفع الفواتير سنة 2019 إلى إغلاق المدرسة الابتدائية مع مفتتح السنة الدراسية 2023/2022، ليقوم بعدها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي بتبني هذه القضية عبر إصدار بيانات التنديد والضغط على مسؤولي الجهة لوضع هذا الملف على طاولة التفاوض، بيد أن جميع التحركات لم تفض إلى أي تغيير يذكر. ورغم تبني إدارة الصوناد برنامجاً لنظام الحصص والذي وقع اعتماده في عديد مدن الحوض

المنجمي على غرار مدينتي المظيلة والمتلوي لم تحل المشكلة باعتبار ان مدينة المتلوي التي تزود منطقة السقدود هي في حد ذاتها تعاني من الانقطاعات المتكررة أضف الى ذلك الاعتداءات التي تقع على الشبكة من طرف بعض الفلاحين وبعض مربي الماشية والإبل.

3. تداعيات أزمة المياه على وضع المدارس الابتدائية

تتواجد بمنطقة السقدود مدرستان ابتدائيتان يرتادها تقريبا 100 تلميذ وتفتقر الى الحد الادنى من المقومات حيث تعاني بنيتها التحتية من الاهتراء وينقطع عنها الماء الصالح للشراب منذ سنوات عديدة. في ظل هذه الاوضاع المزرية، يضطر التلاميذ الى احضار قوارير مياه صغيرة من بيوتهم فيما يضطر مديرا المدرستين الى ملء اواني بلاستيكية توضع في دورات المياه لكن رغم هذه الجهود، تبقى التهديدات قائمة سيما مسألة انتشار الأمراض وهو ما اضطر المندوبية الجهوية للتربية بقفصة إلى توفير صهاريج مياه قارة بفناء المدرستين.

المياه المخصصة للشرب والحمام بمدرسة الواحة الابتدائية بالسقدود.

المصدر: المؤلف

وفي 15 سبتمبر 2022 منع الأولياء أطفالهم من الالتحاق بالمدارس وهددوا بمقاطعة العودة المدرسية احتجاجا على غياب المياه فيها ونظمت وقفات احتجاجية بتأطير من فرع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالحوض المنجمي الذي رافق الأهالي في احتجاجهم، وتمت مراسلة والي الجهة ووزير الفلاحة ورئاسة الجمهورية.

تونس في 16 سبتمبر 2022

من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى السيد رئيس الجمهورية

الموضوع / مشكلة انقطاع الماء الصالح للشراب عن منطقة السقدود
السيد رئيس الجمهورية،

تحية طيبة وبعد،

تعاني منطقة السقدود التابعة لمعتمدية الرديف من ولاية قفصة منذ سنوات عديدة من الغياب الكلي للماء الصالح للشراب رغم ربطها بشبكة الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه. ويزداد الوضع تعقيدا سيما بالنسبة للمدرسين الابتدائيين أين تنعدم مقومات التدريس بسبب الغياب الكلي للماء بالإضافة الى الوضع الكارثي للبناءات.

وتعد المدرستان قرابة 100 تلميذ. يؤثر غياب الماء في الوحدات الصحية فيما على تحصيلهم العلمي كما يرجع سلبا على صحتهم وسلامتهم. ونحيطكم علما أن العديد من المسؤولين المحليين والجهويين قد زاروا المنطقة وقدموا وعودا للأهالي والأولياء بإيجاد حلول في أقرب الآجال إلا أن الوضع بقي على حاله.

السيد رئيس الجمهورية،

المدرستان الابتدائيتان بالسقدود مثال حي عن تدهور جودة التعليم بعديد المناطق الريفية الداخلية. تلاميذ هاتين المؤسستين يأملون اليوم بالالتحاق بصفوف المدرسة وعدم التخلف عن ركب الناجحين والمتفوقين شأنهم شأن أترابهم في باقي مدن البلاد التونسية ممن توفرت لهم ظروف لائقة لتحصيل العلم.

السيد رئيس الجمهورية،

نلتمس من سيادتكم مع افتتاح الموسم الدراسي الجديد الالتفات الى منطقة السقدود والى المؤسسات التربوية بالأساس من اجل إيجاد حل في أقرب الآجال علما وأن الأولياء قد قاموا باغلاق المدرسة اليوم الجمعة الموافق ل 16 سبتمبر 2022 وذلك بسبب انسداد السيل وغياب الحلول ولامبالاة المسؤولين.

وفي الختام تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

تجدون بالمرفقات صورا توثق الحالة الكارثية لاحدى مدارس منطقة سقدود.

للاتصال: رابح بن عثمان عن المنتدى فرع الحوض المنجمي 28154028

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
الرئيس عبد الرحمان الهذيلي

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسونال سابقا) الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 325 71(216+) الفاكس: 120 325 71(216+)

مراسلة المنتدى التونسي رئاسة الجمهورية حول إشكال الماء في السقدود

وفي موفي شهر سبتمبر 2022 تم تنظيم جلسة بمقر ولاية قفصه وعد خلالها الوالي ببرمجة حفر بئر إلى جانب قرارات أخرى. ويوم 7 أكتوبر 2022 وأثناء الجلسة التي عقدها مع ممثلين عن منطقة السقدود، وعد وزير الفلاحة بالعمل على حفر بئر سيما وان الأهالي قد تبرعوا بقطعة أرض على أن تنطلق الاشغال مع بداية سنة2023 لكن الأشغال لم تنطلق إلى حد الآن وهو ما جعل الأهالي يهددون بالعودة إلى الاحتجاجات.

4. الاعتداءات على الشبكات والربط العشوائي: يفاقمان الأزمة

في مقابلة أجراها فريق من قسم العدالة البيئية مع مدير إقليم الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بقفصه خلال شهر جانفي 2023 أكد السيد محمد بنعاسي وجود اعتداءات على القنوات المتأتية من مدينة المتلوي قام بها عدد من الفلاحين من اجل استغلال المياه في الري الزراعي، مشيرا إلى تزايد ظاهرة الربط العشوائي وعجز السلطات المعنية على التصدي لذلك بسبب ضعف الرقابة وعدم اتخاذ إجراءات جدية لردع مثل هذه التجاوزات من طرف السلطة المركزية وعلى رأسها وزارة الفلاحة. ويعد حفر الآبار بطريقة عشوائية دون الحصول على

التراخيص[14] ممارسة واسعة الانتشار في العديد من جهات البلاد التونسية وخاصة بالمناطق التي تشكو نقصا في الموارد المائية، ورغم الحملات الأمنية التي تقوم بها شركة الصوناد في بعض الأحيان بالتعاون مع السلط الامنية إلا أنها تبقى غير كافية لمجابهة هذه الممارسات الخارجة عن القانون.

5. مناصرة المنتدى التونسي لأهالي السقدود: التوجه نحو المسار القضائي

كان المنتدى التونسي حاضرا في جميع المحطات الاحتجاجية التي خاضها أهالي السقدود، وتم إتباع مسار التقاضي عبر رفع قضية ضد فرع الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالمتلوي في 2019 لكن تم رفض القضية في طورها الأول بتعلة أن قوة قاهرة تحول دون وصول الماء بهذه المنطقة نظرا للنقص الحاصل في الموارد المائية بمنطقة المتلوي. غير أن حملة المناصرة لم تتوقف عند هذا الحد بل استمرت متابعة الملف عبر القيام بالتعبئة الإعلامية للقضية والسعي لمعاضدة مجهود الدولة في التخفيف من وطأة العطش سيما بالمدرستين الابتدائيتين حيث وقع التدخل وذلك بربط دورات المياه مباشرة

[14] http://www.onagri.nat.tn/uploads/cahiers-des-charges/cahier-charge-eau.pdf

بالصهريج حتى يتمكن الأطفال من استعمال الحنفيات المعطبة منذ سنوات.

6. سياسة تصرف في الموارد ترسخ اللاعدالة المائية

يمثل وضع الماء في السقدود جرس إنذار للدولة التونسية لكي تعيد ترتيب أولوياتها باعتبار قضية الماء ام القضايا ومقياسا لمدى التزامها بإنفاذ الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة. كما أصبح محتما على السلطة اليوم ان تستجيب لمطالب أهالي السقدود وغيرها من المناطق المعطشة عبر إتباع استراتيجية واضحة وتبني سياسة بيئية ناجعة تستند على مقاربة حقوقية ترسخ لمفهوم العدالة المائية على اعتبار أن الحق في الماء يساوي الحق في الحياة. كما يهمنا أن نذكر أن الوضعية المائية في البلاد حرجة للغاية مع تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية وتوالي سنوات الجفاف، التي زادها تعقيدا سوء التصرف في الموارد المائية وعدم ترشيد الاستهلاك في عديد القطاعات وخاصة منها القطاع الفلاحي. ويشدد المنتدى في هذا السياق على ضرورة الانكباب على مقترح مجلة المياه الجديدة، المعطل منذ 2019 مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المجتمع المدني والخبراء.

تدهـــور المنتـــزه الحضرى النحلى أحد انعكـــاسات أزمـــة الاستراتيجيـة البيئيـة

إيمان القارسي

تدهـــور المنتـــزه الحضـــري النحلي: أحد انعكاسات أزمـــة الاستراتيجية البيئية ..... إيمان القارسي

مع إنشاء وزارة البيئة والتنمية المستدامة في عام 1991، بدأت تونس في اعتماد استراتيجية بيئية من خلال إطلاق العديد من البرامج العمرانية والبيئية مثل "البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية" في عام 1996. ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء مائة منتزه حضري موزع على جميع الولايات من خلال تحويل بعض المواقع الغابية المتاخمة للمدن لمناطق ترفيهية وثقافية، مع الحد من التوسع العمراني. وتأتي هذه السياسة استجابة لالتزام تونس بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة، والذي ترجم من خلال توقيعها على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمسألة البيئية والمناخية[15]. سعت تونس للتموقع بين البلدان المغاربية والأفريقية لتكون شريك فاعل للدول الغربية

[15] *لمعرفة* المزيد عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وكذلك الإطار القانوني التونسي المتعلق بالمسألة البيئة، يمكنكم الاطلاع على مقال حياة العطار بعنوان ،*"اعمال الحقوق البيئيّة في تونس. بين منظومة قانونية ثريّة وواقع مأزوم"* ، FTDES ، *[En ligne]* 2023/07/20 . URL : https://ftdes.net/ar/mise-en-oeuvre-des-droits-environnementaux-en-tunisie-un-systeme-juridique-solide-face-a-une-realite-en-crise/

للحصول على تمويلات من قبل المانحين الدوليين[16] ليس بالهدف الوحيد بل يخفي ايضا رغبة النظام السياسي في تلك الفترة في تلميع صورته على المستويين الوطني والدولي.

حال إنشائها، تم تكليف وزارة البيئة والتنمية المستدامة بمهمة تنفيذ وتخطيط مشروع البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية. وفقا لتقرير دائرة المحاسبات الذي نشر في شهر جويلية 2010، تم تهيئة 34 منتزه فقط بشكل كامل الى حدود سنة 2009[17] في حين أن العديد من الحدائق الأخرى لم تهيأ إلا بصفة جزئية[18]. وقد حالت العديد من الصعوبات دون إتمام المشروع، نذكر على سبيل المثال غياب إطار إجرائي يسهل عملية التنسيق بين الأطراف المتدخلة وصعوبة اختيار المواقع والاشكاليات العقارية للأراضي بالإضافة الى المشاكل المالية. لكن المهمة الأكثر تعقيدا كانت إدارة وصيانة المنتزهات التي تم انجازها، اذ حالت العديد من الصعوبات دون اتمام المشروع، نذكر على

---

[16] Guillaumet, Anne. « La place de la nature dans la société tunisienne Les empreintes du politique sur l'environnement », *Le Carnet de l'IRMC*, [En ligne] http N° 20, juin-octobre 2017, pp. 19-22, p. 19 URL :irmc.hypotheses.org/2145.

[17] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، التقرير السنوي عدد 25، 2010/07/06، ص. 73 - 108، ص. 74

URL/http://www.courdescomptes.nat.tn/Fr/thematiques_58_4_0_5_18_0000_0000_Le%20Programme%20National%20des%20Parcs%20Urbains%20__121

[18] Loukil, Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales*, Thèse de doctorat, ISA-CM, 2013, p : 137

سبيل المثال غياب إطار إجرائي يسهل التنسيق بين الأطراف المتدخلة وصعوبة اختيار المواقع والاشكاليات العقارية للأراضي بالإضافة الى التحديات المالية. لكن المهمة الأكثر تعقيدا كانت إدارة والتصرف في المنتزهات التي تم انجازها. خاصة وان العديد منها كان يعاني منذ إنشائه من نقص الموارد الكافية لتهيئتها ولإدارتها، سيما تلك المفوضة إلى السلطات المحلية.

في أعقاب ثورة 2011، تدهور وضع المساحات الخضراء في تونس بشكل حاد، حتى بالنسبة لتلك التي كانت تتمتع باهتمام أكبر من قبل القائمين على مشروع المنتزهات، ومن بينا منتزه النحلي في أريانة ومنتزه فرحات حشاد في رادس ومنتزه المروج، ويكمن ملاحظة هذا التدهور من خلال انخفاض كبير في جودة المرافق والمعدات وتراجع اعمال النظافة والصيانة. ويعكس هذا التراجع مدى فقدان تونس لاستراتيجيتها البيئية، التي كانت تعتبر ذات يوم أولوية وطنية خاصة وان مشروع المنتزهات كان عنوان وواجهة هذا التمشي.

منتزه النحلي، موضوع تقريرنا، افتتح سنة 1997، وقد تم تصميمه وتهيئته بشكل ملحوظ واستفاد لسنوات من عمليات الصيانة. وقد ظل يعتبر على مدى سنوات أحد أهم الحدائق الحضرية في البلاد التي تعرف اقبالا كبيرا من قبل العائلات خاصة

منها الأكثر هشاشة، وذلك بسبب تموقعه بالقرب من الاحياء السكنية وتقديمه لخدمات زهيدة الثمن. ومع ذلك، فقد عانى خلال السنوات الاخيرة من تدهور تدريجي بسبب عدة عوامل، أهمها قلة أعمال الصيانة بالإضافة الى التأجيل المستمر لأشغال الترميم والتهيئة والتي لم تنطق الا مع سنة 2021. لكن منذ ذلك التاريخ، عرفت الاشغال انقطاعا في العديد من المناسبات، مما يثير تساؤلات بشأن انتهاء الاشغال وحول الوضع الراهن للمنتزه الذي أصبح عبارة عن حضيرة بناء لا تقدم حتى الخدمات الأساسية للزوار الذين يستمرون في التردد عليه حتى الآن.

وفي هذا التقرير، سنتوقف عند مظاهر التدهور التي لوحظت في منتزه النحلي وأسبابها. وتحقيقا لهذه الغاية، قمنا باجرينا مقابلات واتصالات مع رئيس قسم بإدارة التجميل الحضري التابعة للوكالة الوطنية لحماية المحيط لتحديد العوامل المسؤولة عن تردي الوضع في المنتزه، وكذلك أسباب التعليق المتكرر لأشغال الصيانة. ويندرج هذا العمل في إطار دعم الحق في مساحات خضراء سليمة وصحية داخل النسيج الحضري والمساواة في توزيعها وادارتها لتحقيق جودة حياة أفضل لجميع المواطنين مما يمثل بدوره دعما للعدالة البيئية بمفهومها الأشمل.

1. تدهور منتزه النحلى: عندما تفقد الحدائق الخضراء بريقها

بفضل موقعه داخل منطقة جبلية محاطة بالغابات، ومساحته الشاسعة التي تبلغ 30 هكتارًا، ونموذج تهيئته والمعدات والمرافق التي تم وضعها، تميز منتزه النحلي عن بقية المنتزهات الأخرى خاصة منها التي لم يتم تهيئتها بالكامل وتفتقر الى اغلب المعدات[19]. حيث حضي باهتمام خاص من قبل السلطة السياسية التي منحته قيمة وطنية[20] وجعلت منه واجهة للإستراتيجية البيئية، ودليلا على نجاح البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية.

تحت اشراف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتونس والوكالة الوطنية لحماية المحيط اعتمد مشروع تهيئة منتزه النحلي على ثلاثة محاور رئيسية: تهيئة المساحات الخضراء، تركيز مرافق ترفيهية وبنى تحتية وتثمين الفضاء الطبيعي[21]. كما تضمنت الاشغال إنشاء مسلك صحي داخل المنطقة الغابية، وبحيرة مع

---

[19] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *Projet de Paysage*, [En ligne], 8/2012, pp. 1-13, p. 4.
URL: https://journals.openedition.org/paysage/15969

[20] Guillaumet, Anne. « La place de la nature dans la société tunisienne Les empreintes du politique sur l'environnement », *op. cit*., p: 19.

[21] Ben Ismail, khawla. *« Amenagements forestiers et perception des visiteurs dans le parc urbain de nahli»* Licence Appliquée en géographie, Faculté des sciences humaines et sociales de Tunis, 2014-2015, p: 25.

نافورة، وتهيئة فضاء للتنزه وفضاء ألعاب للأطفال وملاعب رياضية وتشييد متحف بيئي ومكتبة ومقهى، بالإضافة إلى المرافق الضرورية مثل شبكات المياه والكهرباء والمرافق الصحية والسياج. كما تميز المدخل الرئيسي بجمالية على مستوى التصميم اذ زين بالأشجار والزهور والعشب والمقاعد والأرصفة المبلطة، مما جعله يتميز بالدفء والحفاوة. وبشكل عام، تم تصميم المنتزه وفقًا للمعايير الأساسية، وتم تكليف الوكالة الوطنية لحماية المحيط بإدارته وبالتالي الاستفادة من امتيازات تتمثل خاصة في اعتماد سياسة تصرف ورصد ميزانية خاصة مع توفير فريق عمل ميداني[22].

ومع ذلك، لم يسلم منتزه النحلي بعد الثورة من التدهور الذي أصاب العديد من الأماكن العامة في جميع أنحاء البلاد. وتعرضت معظم عناصره وتجهيزاته تدريجيا للتدهور، فقد المدخل الرئيسي، الذي كان في الماضي نقطة قوة جذابة، جماليته بسبب قلة أعمال البستنة والري، وتوقف النافورة عن العمل أدى إلى جفاف البحيرة، أما فضاء الألعاب المخصص للأطفال فقد تداعت تجهيزاته كليا مما يجعل استخدامه مستحيلاً، كما تم إغلاق الملاعب الرياضية بسبب تدهور حالتها،

[22] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *op. cit.*, p: 7.

وتوقف نشاط المقهى الذي كان يوفر بعض المداخيل بالإضافة إلى ذلك، تعاني الشبكة الكهربائية داخل المنتزه من تلف، مما يشكل تهديدا لسلامة الزوار، اما المرافق الصحية فقد وصلت الى وضع كارثي جراء غياب الشبه الكلي لأعمال الصيانة والنظافة وصارت تشكل تهديدا على صحة مستعمليها. وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تفاقم القاء النفايات خاصة في المنطقة الغابية. كل هذه المظاهر ساهمت في خلق جو غير ملائم للاسترخاء والتنزه.

وتفاقم الوضع مع أشغال الترميم والصيانة الجارية منذ شهر مارس 2021، فبدلاً من تحسين حالة المنتزه تسببت هذه الأشغال في المزيد من التدهور نظرا لتوقفها عدة مرات ولفترات طويلة والتراخي في انجاز المشروع واتمامه في الآجال المحددة فأصبحت العديد من أجزاء المنتزه عبارة على حضيرة تتخللها أكوام من الرمال والحصى، مع مواد بناء متناثرة، بالإضافة الى توقف جل المرافق عن العمل حتى الأساسية منها كالمرافق الصحية.

الوضع الحالي لحديقة النحلي: أشغال غير مكتملة، مواد بناء ملقاة في كل مكان، ألعاب غير صالحة للاستعمال، نفايات متناثرة على الأرض. المصدر: المؤلف (2023/29/05)

2. العوامل المسؤولة عن تدهور منتزه النحلي:

ساهمت العديد من العوامل في تدهور منتزه النحلي، اهمها الوضع القانوني للوكالة الوطنية لحماية المحيط وعدم الاستقرار الإداري داخلها، فضلا عن المشاكل المتعلقة بالوضع العقاري للأراضي وصعوبات أخرى متعلقة بالري.

1.2 غياب الصفة القانونية للوكالة الوطنية لحماية المحيط للتصرف في المنتزهات الحضرية

خلال مقابلة اجريناها مع أحد رؤساء الاقسام بإدارة التجميل الحضري التابعة للوكالة الوطنية لحماية المحيط حدثنا فيها عن أهم المشاكل التي تعيق الحفاظ على المنتزهات وحسن استغلالها. إحدى هذه المشاكل هي عدم وجود صفة قانونية للوكالة نظرا لأن وصايتها الحالية للتصرف في المنتزهات مؤقتة وغير رسمية. فبمقتضى القانون رقم 2005-90 المؤرخ في 3 أكتوبر 2005 المتعلق بالمنتزهات الحضرية، ينبغي أن يتم استغلال وإدارة هذه الفضاءات من قبل السلطات المحلية، لكن هذه الأخيرة امتنعت عن استلام هذه المهمة بسبب ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لأغلب البلديات التي من شأنها أن تمكنها من التصرف في منتزهات بحجم منتزه النحلي. وفي ظل

الضبابية التي تحوم حول الصفة القانونية للوكالة فإن عملية استغلال وتثمين منتزه مثل منتزه النحلي تبقى محدودة وغير فعالة رغم امكانياته ومميزاته، خاصة وان الوكالة ليست مخولة لإبرام عقود مع خواص لتأجير مساحات تمكنها من خلق موارد قادرة على سد فجوة الميزانية[23]، كما انها ليست مؤهلة للجوء للتّقاضي في حالة وقوع نزاع مع أحد المستغلين.

وفي هذا السياق، تم عقد اجتماع وزاري في سبتمبر 2013 لمناقشة وضع المنتزهات الحضرية، وتم التأكيد على ضرورة ايداع المنتزهات الى السلطات المحلية، وفقا لما ينص عليه القانون، وتمت دعوة وزارة الداخلية إلى مراجعة القانون 90 لسنة 2005 من أجل إعداد مشروع قانون يوضح صلاحيات رؤساء البلديات في التصرف في المنتزهات الحضرية. كما شددت توصيات الاجتماع على ضرورة تعزيز البلديات في هذا الاتجاه من خلال رصد ميزانية قدرها 2. 1 مليون دينار لترميم وصيانة المنتزهات التي تضررت بعد الثورة، فضلا عن توفير اعتمادات سنوية للبلديات لمساعدتها على تحمل التكاليف المتعلقة بإدارة المنتزهات الحضرية. ولكن حتى الآن، لم يتم تفعيل أي من هذه التدابير.

[23] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 82.

2.1. المسألة العقارية

المسألة العقارية هي كذلك احدى النقاط الشائكة التي طرحت في الاجتماع الوزاري لعام 2013، وذلك لان نقل المنتزهات إلى السلطات المحلية لا يستقيم الا مع تسوية وضعيتها العقارية. ولهذا الغرض تم اقتراح إنشاء لجنة داخل وزارة الداخلية، تتألف من ممثلين عن وزارة أملاك الدولة والبلديات المعنية لحل القضايا المتعلقة بالمنتزهات الحضرية. فمنذ انطلاقه، واجه برنامج المنتزهات الحضرية هذه المسألة اذ لم يتم تحديد الوضعية العقارية للعديد من المواقع التي حولت الى منتزهات[24] بما في ذلك منتزه النحلي، وقد أدى ذلك إلى صعوبات في استغلال هذه المساحات وتطويرها. ووفقا لرئيس قسم بإدارة التجميل الحضري، فإن الوضعية العقارية العالقة لا تشجع على القيام بتحسينات وانجازات في المنتزهات، خوفا من مطالبة المالكين باسترجاع اراضيهم.

3.2 غياب الاستقرار الإداري داخل الوكالة الوطنية لحماية البيئة

منذ ثورة 2011 عرفت الوكالة الوطنية لحماية البيئة العديد من المشاكل الداخلية من بينها الايقالات والتعيينات

[24] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 75.

المتكررة للمديرين العامين، فمنذ شهر جانفي 2023، بقيت الوكالة تدار من قبل مدير مؤقت الى حدود شهر جوان 2023 تاريخ تعيين المدير العام الجديد. أثرت هذه الاضطرابات على مستوى مردود الإدارة وسياسة تصرفها في المنتزهات المعهودة لها[25] وتعطل اشغال الصيانة، كما جاء في تصريح رئيس قسم بإدارة التجميل الحضري. كما أدى غياب الاستقرار الإداري إلى تراجع مردود فرق العمل الميداني. وقد لوحظ الإهمال والتهاون تقريبا في كافة المنتزهات الحضرية منذ الثورة[26] مما ساهم في تدهورها بشكل كبير. ففي منتزه النحلي مثلا، وصلت درجة اللامبالاة الى قيام الموظفين بركن سياراتهم في المدخل الرئيسي المخصص للمشاة، على الرغم من وجود موقف كبير للسيارات أمام المدخل. هذه الممارسات اللا مسؤولة واللا حضرية من قِبَل القائمين على المنتزه والذين من المفترض ان يسهروا على احترام القانون الداخلي، تثير الدهشة والاستغراب.

علاوة على ذلك، ساهم سلوك المستخدمين في تدهور الحدائق العامة في تونس، وهي ظاهرة تفاقمت كذلك بعد أحداث

[25] تتصرف الوكالة في منتزه النحلي في اريانة وفرحات حشاد في رادس والمروج.

[26] Loukil,Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 174.

2011. حيث تعرض منتزه النحلي لأعمال تخريب وسرقة وتلويث وحرق خاصة في المساحة المخصصة للتنزه وفي الغابة.

2.2. اشكاليات الري

غياب نظام ري داخل المنتزهات يعتبر أحد اهم العوامل المؤدية الى تدهورها حيث يلعب الماء دورًا أساسيًا في حفظ المساحات الخضراء وتحقيق الجانب الجمالي. فبسبب غياب الحلول المتاحة مثل الآبار والمياه المعالجة أو تعطلها في الكثير من المنتزهات، يضطر القائمون عليها الى استخدام مياه الشرب للري، مما يترتب عليه تكاليف كبيرة في فواتير المياه. وفي السنوات الأخيرة، توقفت الوكالة عن ري منتزه النحلي بماء الشرب، مما أثر سلبًا على الغطاء النباتي الذي كانت يضفي جمالية وخصوصية خاصة على المدخل الرئيسي الذي فقد الكثير من بريقه. وفي إطار السعي لوجود حلول لإشكاليات الري قام الديوان الوطني للتطهير في عام 2004 بمشروع ربط المياه المعالجة من محطة شطرانة بالشبكة الداخلية لمنتزه النحلي بتكلفة تقدر بـ1.5 مليون دينار[27]. لكن للأسف، لم يتم استغلال المنشأة الا لفترة وجيزة نظرا لوجود مشاكل تقنية. تعطل المنشأة الى هذا اليوم رغم ارتفاع تكلفة المشروع وعدم استغلالها للحفاظ على العناصر الطبيعية يثير

[27] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 88.

تساؤلات حول الحوكمة الرشيدة وحسن الإدارة والتصرف من قبل جميع الاطراف المتدخلة.

في سياق آخر، هناك العديد من الصعوبات التي ينبغي تسليط الضوء عليها فيما يتعلق بالوضع الراهن لمنتزه النحلي من أبرزها تعطل مشروع الترميم والصيانة الذي كان من المقرر أن ينطلق سنة 2018 والذي عرف العديد من التأجيلات الى حدود شهر مارس 2021 تاريخ بداية الاشغال. وخلال فترة المشروع، توقفت الأشغال في عدة مناسبات، تاركة المنتزه في حالة مزرية ومساهمة في تفاقم الوضع.

3. الانقطاع المتكرر لأعمال صيانة منتزه النحلي وإشكاليات التصرف

منذ سنة 2010 لم يتم القيام بتدخل لصيانة منتزه النحلي خلافا لما جرت عليه العادة اذ تقوم الوكالة بأشغال إعادة تأهيل بصفة سنوية عن طريق اللجوء الى الشركات الخاصة. ويعود غياب مثل هذه التدابيرإلى الإشكالية المتعلقة بالاستقرار الإداري داخل الوكالة والتغيير المتكرر للمسؤولين خاصة خلال الأربع سنوات الأخيرة حسب ما بينه لنا رئيس القسم بإدارة التجميل الحضري. ومن المحتمل ان يرجع عزوف الوكالة عن القيام بصيانة المنتزهات لانتظارها عملية تسليمها إلى السلطات المحلية.

في شهر جانفي 2021، قامت الوكالة أخيرًا بتوقيع عقد ترميم وصيانة مع شركة خاصة عن طريق طلب عروض. وشمل المشروع صيانة المباني مثل المقهى والمرافق الصحية واستبدال المقاعد التالفة بالإضافة إلى بناء غرف تغيير الملابس للملاعب الرياضية وغيرها. لكن للأسف، لم يتم ضم معدات اساسية مثل شبكة الكهرباء والفضاء المخصص لألعاب الأطفال في خطة الأعمال. وبلغت الميزانية المخصصة لهذا العمل حوالي 784.000.000 دينار[28] تم تمويلها من الأرصدة المتخلدة للسنوات السابقة.

انطلقت الاشغال في مارس 2021 وكان من المتوقع أن تكتمل في غضون 180 يومًا؛ لكن على الرغم من مرور أكثر من عامين، لا يزال المنتزه حضيرة غير منتهية. فقد شهدت الاعمال توقفا لفترات طويلة ومتكررة، وفقًا للتقرير التي امدتنا به الوكالة، حيث تم تعليق الاشغال لأول مرة في شهر أوت 2021 تلاه تعليق ثان في نوفمبر 2021. ووفقًا للتقرير نفسه، كان من المقرر استئناف الأعمال في سبتمبر 2022 إثر مراسلة قامت بها الوكالة تدعو فيها الشركة المسؤولة لاستكمال الاشغال لكن الأخيرة لم

[28] بعد طلب انفاذ إلى المعلومة، زوتدنا الوكالة الوطنية لحماية المحيط بملف يحتوي على الوثائق المتعلقة بمشروع ترميم وصيانة منتزه النحلي، صفقة رقم: 2020/05.

تستجب لطلب الوكالة متحججة بالمشاكل المالية التي تمر بها علما وان الوكالة قامت بين مارس 2021 وأفريل 2023 بتسديد دفوعات على أربعة أقساط بمبلغ إجمالي قدره 503193.429 دينارًا، أي 64.18٪ من إجمالي تكلفة الأشغال. ويشير التقرير إلى أنه عند استنفاذ جميع الحلول الودية مع الشركة المعنية التي تستمر في عدم احترام الآجال المحددة والتي لم تنجز الا 64.22٪ فقط من المشروع، ستضطر الوكالة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للإجراءات المعمول بها في المناقصات العامة. لكن الى حد كتابة هذه الأسطر، لم تتخذ الوكالة بعد أي إجراء ضد الشركة (وفقًا للمادتين 33 و34 من كراس الشروط)، مما يثير التساؤل حول شفافية عمل الوكالة وحسن تسييرها للمشاريع وتصرفها في المال العام، وهنا تأتي الحاجة إلى إنشاء آليات المساءلة ودعم الشفافية داخل الوكالات البيئية والوطنية بشكل عام.

وقد لاحظنا خلال عملنا وخلافا لما هو متوقع ان منتزه النحلي يعاني كغيره من المنتزهات من نقص في الصيانة الدورية والشاملة رغم أهميته العالية. فالاعتمادات المخصصة لا تكفي لتغطية النفقات الضرورية، كما أن سوء استغلاله حال دون خلق موارد إضافية لتغطية النفقات. حاليًا، لا يوجد إطار

تعاقدي يضمن تدخلًا أسبوعيًا أو شهريًا لصيانته. في المقابل، تتمتع المنتزهات الكائنة في الأحياء المترفة مثل منتزه سيدي بوسعيد ومنتزه العابدين بمعاملة تفضيلية وتخضع لصيانة خاصة[29]، بفضل التدخل السريع من قبل الشركات الخاصة في حالة وقوع أي عطب أو اتلاف. حيث تحرص وزارة البيئة والتنمية المستدامة على دعم البلديات التي تدير مثل هذه المنتزهات بالموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان صيانتها والمحافظة عليها[30].

وتكشف التباينات في أساليب الإدارة والتصرف في المنتزهات عن غياب المساواة فيما بينها، وهي ظاهرة تعود الى مشروع المنتزهات الحضرية منذ انطلاقه. فبينما تستفيد بعض المنتزهات الحضرية من نمط إدارة مختلط يجمع تدخل الدولة والشركات الخاصة على حد سواء في عملية الصيانة، تضطر المنتزهات الأخرى للعمل تحت النمط المباشر أي بمواردها الخاصة مما يلزم السلطات المحلية بالتصرف لوحدها رغم محدودية مواردها[31]. وتعاني المنتزهات، التي تقع أساسًا في الأحياء

[29] Loukil,Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 158.

[30] المرجع نفسه ص.175.

[31] Loukil Besma, Bettayeb Taoufik et Donadieu Pierre. « Les Modalités de gestions et d'entretien des parcs en Tunisie : Le cas de la région de Tunis », *op. cit.*, p. 4.

المهمشة والمناطق المحرومة من نقص في التجهيزات والصيانة والمراقبة والموارد البشرية المتخصصة[32]، مما يأدى إلى تدهورها وقد تصل الأمور أحيانا الى حد الغلق او الخوصصة[33].

الخاتمة

يعكس تدهور الحدائق الحضرية بما في ذلك منتزه النحلي، وجها من وجوه أزمة الاستراتيجية البيئية التي تمر بها تونس والتحديات التي يواجهها البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية. كما أنه شاهد على الاشكاليات المرتبطة بالسياسات العمرانية العاجزة على احتواء المساحات الخضراء وحمايتها، وهو بمثابة الأمر الذي يحول دون تحقيق جودة الحياة للمواطنين.

فالسلطة السياسية لا تعتبر الولوج إلى الفضاء الطبيعي داخل النسيج الحضري حقًا مدنيًا أساسيًا، على الرغم من أنه مستمد مباشرة من الحق في المدينة[34]. في المقابل فإن الحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد ثورة 2011 والتي حملت العديد من المطالب البيئية لم تولي اهتماما خاصا للقضايا المتعلقة

[32] دائرة المحاسبات، البرنامج الوطني للمنتزهات الحضرية، ص. 89.

[33] Loukil, Basma. *Civilités et incivilités dans les parcs et jardins publics au Nord-Est de la Tunisie. Interactions entre gestionnaires et pratiques sociales, op. cit.,* p. 165.

[34] Ben Medien, Olfa. « Le droit à la nature dans la commune de l'Ariana. Les espaces verts et naturels, quelles participations, équité et inclusion ? », *Al-Sabil : Revue d'Histoire, d'Archéologie et d'architecture maghrébines* [En ligne], n°13, année 2022, pp. 1-18. 3 URL : http://www.al-sabil.tn/?p= 9324

بالمساحات الخضراء والمنتزهات الحضرية، خاصة فيما يتعلق بغياب المساواة على مستوى التوزيع والتصرف بين مختلف المدن والأحياء. وربما يرجع هذا الامر الى اعتبار الفضاء الطبيعي قضية ثانوية وليست من الأولويات مقارنة بالمسائل الحارقة التي فرضت نفسها وهو بالأمر الحتمي في ظل انعدام الحد الأدنى لحفظ كرامة المواطن. ولكن ربما من الضروري اليوم توجيه الوعي المجتمعي الى أهمية المطالبة بالحق في فضاء طبيعي لما يؤديه من وظائف هامة كالوظائف البيئية والإيكولوجية والاجتماعية والمجتمعية والصحية[35].

ويقدم عمل بسمة لوكيل نظرة ثاقبة على غياب المساواة في إنشاء وتهيئة المساحات الخضراء في منطقة الشمال الشرقي وهي المنطقة الجغرافية التي قامت بدراستها. حيث نجد ان 52.6٪ من الحدائق في هذه المنطقة تقع في ولاية تونس، وتتركز 65٪ منها في المركز والأحياء الثرية. في المقابل يعد عدد المساحات الخضراء ضعيف في الضواحي والاحياء والمناطق المهمشة رغم الكثافة السكانية العالية. هذه المعطيات تسلط الضوء على التفاوت في الولوج إلى المساحات الخضراء، وبالتالي المزيد من

[35] Chen, Shuolei, "Exploring Park Quality in Urban Setting with Environmental Justice, Alternative Measurements, and Social Interaction" (2020). *All Graduate Theses and Dissertations*. 7789. https://digitalcommons.usu.edu/etd/7789

التفاوتات الاجتماعية والبيئية. ومن الضروري اليوم التعامل مع هذا الواقع بأكثر جدية وإعطاء المساحات الخضراء أهمية أكبر داخل النسيج العمراني الذي لا ينفك يتوسع على حساب المناطق الخضراء مع المطالبة بتوزيع منصف وسياسة تصرف عادلة تضمن جودة كل المنتزهات وتكريس حق كل المواطنين في بيئة سليمة وصحية والحق في فضاءات ترفيهية طبيعية قريبة من مجالهم السكني وذلك بغض النظر عن مكان إقامتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

اشكاليـــات القطـاع الواحـى فى الجنوب التونســـــى: حزام قفصـة الاخضـــر فى قبضـــــة التغيـــرات المناخية!

رحاب مبروكي

اشكاليات القطاع الواحي في الجنوب التونسي: حزام قفصة الاخضر في قبضة التغيرات المناخية!

..... رحاب مبروكي

تصارع واحات قفصة من أجل الصمود أمام التحديات التي تواجهها إذ يعاني القطاع الواحي في هذه الجهة عدة إشكاليات أهمها التأثير السلبي للتغيرات المناخية وما انجر عنها من تتالي سنوات الجفاف. ويرجع هذا الجفاف إلى ندرة الأمطار واستنزاف الموارد المائية، وما ينجر عنه من إرتفاع ملوحة المياه والتربة. كما يعد الزحف العمراني والتلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية والمنوال الزراعي المعتمد والمتمثل في الزراعة الأحادية من العوامل التي ساهمت في زيادة حدّة المخاطر التي تعترض هذا القطاع.

في هذا التقرير لقسم العدالة البيئية بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نسلط الضوء على أهم الخصائص التي تميز واحة قفصة فضلا عن ابعادها البيئية

والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، إضافة الى تأثير التغيرات المناخية على مردوديتها الاقتصادية.

واحة متعددة الطبقات بقفصه[36]

1. واحة قفصة: ارث بيئي وإنساني

تمسح واحات قفصة قرابة 3000 هك، ما يمثل 5% من المساحة الجملية للواحات بكامل البلاد التونسية. وهي واحات قديمة قدم التاريخ حتى أن واحة قفصة أدرجت من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة كإرث فلاحي وجب المحافظة عليه للأجيال القادمة. ويعود هذا لثراء المخزون المادي واللامادي من تنوع بيولوجي وأهميته في تحقيق الأمن الغذائي بالمنطقة وكذلك

[36] صور هذا المقال من موقع منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة

الاستخدام المحكم للتربة وترشيد استهلاك الماء، حسب ما أفادنا به الدكتور المهندس الزراعي والباحث المتخصص في الجغرافيا الريفية نور الدين نصر.

وتتميز ولاية قفصة بالواحات القارية التي تتركز في معتمديات قفصه الجنوبية والقصر والقطار لتشكل حزاما يحمي البيئة ويمنع تقدم الصحراء. كما أنها تضم آلاف أشجار الزيتون والكروم والنخيل. وقد أصبحت الزراعة ممكنة في هذه الواحات منذ عقود بفضل الموارد المائية وجودة التربة بالمنطقة. وتبقى الخاصية التي تميز واحة قفصة دون غيرها هي ارتباطها بالمدن (agriculture urbaine)مع إدماج تربية الماشية. وهي بالأساس فلاحة عائلية تعتمد على الممارسات الفلاحية الأيكولوجية(Agroécologie) . كما يعتبر تنظيم الزراعة المعتمد بها منذ القدم "متعدد الطبقات" حيث يعكس محافظة ساكنيها على المنظومة التقليدية الواحية. وتنقسم بموجب هذا التنظيم الزراعات الى ثلاثة مستويات ادناها الحبوب والخضروات في الطبقة الأولى. وفي المستوى الثاني، تزرع أشجار مثمرة مثل الزيتون والمشمش، بما في ذلك الأصناف المتوطنة. أما الطبقة العليا فتتكون من نخيل التمر الذي يوفر الظل بمستويات أقل[37].

[37] https://www.fao.org/giahs/giahsaroundtheworld/designated-sites/near-east-and-north-africa/gafsa-oases/fr/

يعتبر نظام الواحات نظاما إيكولوجيا يتجلى دوره البيئي في مقاومة التصحر وتحقيق التوازن الايكولوجي والمحافظة على التنوع البيولوجي داخل الأوساط الصحراوية إضافة إلى توفير الأوكسيجين للمدن والمناطق المجاورة لها. ولواحة قفصة أيضا دور اقتصادي يتجلى عبر مواطن الشغل التي توفرها ومن خلال تعزيز الأمن الغذائي بالنظر إلى المرابيح التي يحققها إنتاج التمور التي تمثل كذلك غذاء صحيا ومأمونا لأهالي المنطقة. إلا ان هذا القطاع يواجه عددا من التحديات التي تمثل حاجزا يحول دون تحقيقه للتقدّم والتنمية.

ادماج تربية الماشية داخل واحات قفصة

2. ثروة مهددة بالاندثار بسبب التغيرات المناخية

هذه النظم البيئية التي كانت ذات يوم خصبة ولا تزال تشكل أرخبيلًا من المساحات الخضراء تقف اليوم عاجزة عن مقاومة التحديات البيئية والبشرية. وتعد واحة قفصة من بين المناطق المتضررة من تأثيرات التغيرات المناخية التي باتت تهددها على نحو متزايد. ونظرا لكل هذه العوامل الضارة التي تعاني منها فقد تراجع معدل الانتاجية بها بشكل ملحوظ، حيث أثّر نقص المياه على ثراء المنتوج الواحي وأصبحت الواحات ذات الطبقة الواحدة منتشرة بشكل كثيف. إضافة إلى ذلك وجب تسليط الضوء على أشكال التدهور المتزايد الذي عرفته هذه المناطق الواحية بسبب الاستغلال المفرط واللاعقلاني للموارد المائية التي تتعرض الى ضغوط هائلة بسبب تراجع معدل هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة نتيجة تسارع وتيرة التغيرات المناخية. هذا إلى جانب الضغط الديمغرافي الذي ساهم في زيادة التوسع العمراني وما صاحبه من بناء فوضوي على حساب المساحات الواحية. كما لا يمكن التغاضي عن معضلة تفتيت المزارع وتدني مساحة المستغلات بسبب الميراث، زيادة على فقدان القيمة التجارية للأنواع والأصناف المزروعة من التمور خاصة مع ظهور أنواع جديدة أكثر تجارية وإرهاق التربة وتملحها.

في شهر أفريل 2012 أصدرت وزارة البيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي كتيّبا يهتم بتأثير التغيّرات المناخية على الواحات التونسية وذلك في إطار مشروع التعاون التونسي الألماني حول دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيّرات المناخية[38]. وتتوقع نتائج الدراسات الاستشرافية حول التغيرات المناخية أن الجنوب التونسي سيتأثر بشدة من التغيّرات المناخية وتشير التوقعات الى ارتفاع درجات الحرارة بمعدل 1.9 درجة مئوية في آفاق 2030 وبمعدل2.7 درجة مئوية بأفق 2050 فيما ينتظر أن تشهد الأمطار نقصا بمعدل 9 بالمائة سنة 2030 وبمعدل 17 بالمائة سنة 2050. ومن الأرجح أن يكون تأثر الواحات التونسية بالتغيرات المناخية شديدا خاصة فيما سينجر عن ذلك من استنزاف الموارد المائية الباطنية وما سيصاحبه من تسارع هبوط مناسيب المياه الجوفية وتدهور جودتها وارتفاع تكلفة الضخ.

وبحسب ما كشفته سماح بن شعبان-باحثة متخصصة في البيولوجيا وعلم الحشرات-فإن تزايد المعدلات القياسية لدرجات الحرارة بفعل تغير المناخ أدى الى ظهور افات زراعية مثل "عنكبوت الغبار". وهو كائن يميل الى العيش بالمناطق الجافة

[38] http://eauasis.blogspot.com/2013/04/blog-post.html

حيث تناسبه درجات الحرارة المرتفعة. وأضافت انه كان يعيش داخل أشجار النخيل المهملة قبل سنوات. لكن تزايد درجات الحرارة ونقص المياه والرطوبة ساعده على الظهور وجعل نشاطه يبسط هيمنته أيضا على اشجار النخيل المنتجة من اواخر موسم الربيع (بداية من شهر ماي) الى بداية الموسم الصيفي. هذا وقد تم رصده سنة 2019 في أكثر من واحة قديمة اعتبارا وانه كان مقتصرا على عدد قليل من الواحات الحديثة والمهملة.

٤. التوجه نحو تدعيم التصدير: هل زادت سياسة الدولة فى تدمير القطاع الواحى؟

لا تزال الواحة تمثل مصدرًا مهمًا للدخل للمزارعين في المنطقة. لكن وبسبب سياسة الدولة القائمة على تدعيم التصدير أصبح التنوع البيولوجي واستدامة النظام مهددين. فالإخفاقات المؤسسية والقانونية والتنظيمية التي وقعت فيها الدولة تعيق على نحو متزايد الإدارة الرشيدة لهذا النظام الفلاحي. وقد عملت الدولة منذ سنوات على تشجيع زراعة الدقلة من صنف نور لغايات ربحية متعلقة بالتصدير الخارجي. ونظرا إلى أن هذه الأخيرة تستهلك كميات هائلة من المياه كما انها أكثر عرضة للأمراض من الاصناف الاخرى فإنه أصبح من الضروري على الدولة اليوم مراجعة سياساتها في القطاع الواحي واعتماد

إستراتيجيات جديدة تعود بالنفع الاقتصادي وتحافظ على التوازن البيئي في الآن نفسه.

٧. أفضل الممارسات من اجل النهوض بالقطاع الواحي:

يحتاج الوضع الحالي لقطاع الواحات الى دعم المنظومات ذات الطبقات المتعددة، حيث بينت الدراسات صمودها وقدرتها على مقاومة التغيرات المناخية مقارنة بالواحات الحديثة التي تعتمد على النخيل من صنف دقلة نور فقط حسب ما أكده لنا نور الدين نصر. كما وجب اتباع الري الذكي الذي يقدم لشجرة النخيل ومختلف الزراعات في الواحة الكمية التي تحتاجها من الماء دون نقصان او تبذير وذلك في كل مرحلة من مراحل دورتها الحياتية.

من جهته دعا المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال المنتدى الجهوي للعدالة البيئية بقفصة لسنة 2021 الى ضرورة تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بالقطاع الواحي وخاصة منها قانون الاهمال وتكثيف الرقابة على البناء الفوضوي داخل الاراضي الفلاحية والتصدي للزحف العمراني على حساب المساحات الواحية. هذا إلى جانب التوجه نحو زراعة انواع التمور التي لا تستهلك كميات كبيرة من المياه

والحفاظ على اهم عنصر في الواحة وهو التربة عبر التصدي لكافة الممارسات التي تؤدي الى تدميرها مثل التلوث الصناعي والغازات السامة التي تطلقها المؤسسات المختصة في الصناعات الاستخراجية على غرار شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي فضلا عن وجوبية الرجوع الى اعتماد منوال الواحات القديمة القادرة على التأقلم مع التغيرات المناخية.

ويطالب المدافعون عن الشأن البيئي ايضا بتفعيل بنود الميثاق الوطني لحماية وتنمية الواحات[39] بالجمهورية التونسية والذي تم تحريره من طرف كل من منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق العالمي للبيئة وجمعية صيانة مدينة قفصة. ويتمثل هذا الميثاق في اعلان وطني يهدف الى الاعتراف بالمنظومة الواحية وبأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ازاء هذه التحديات لا بد على البلاد التونسية أن تتبنى رؤية للتنمية المستدامة من أجل حماية الثروة الواحية مع ضرورة ضبط اتجاه محدد وطويل المدى يمكنها من تحقيق هذه الرؤية وبلورة استراتيجيات لتنفيذها. كما يجب التشديد على ضرورة البحث عن بدائل حقيقية لمساعدة الفلاحين على مواجهة التحديات التي يطرحها النشاط الزراعي داخل الواحات وعلى

[39] http://www.environnement.gov.tn/images/fichiers/projets_acheves/GDEO/charte_oasis_Tunisie_FR.pdf

التكيف مع التغيرات المناخية وذلك من اجل تحقيق التنمية ومقاومة اثار التلوث مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها بدلا من استنزافها.

سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المائية رخص تمنح لشركات مياه التعليب وترفض للفلاحين

منيارة المجبري

سياسة مرتجلة لإيقاف استنزاف الموارد المـــائية رخص تمنح لشركات مياه التعليب وترفض للفلاحين

منيارة المجبري .....

مثُل يوم الخميس 16 مارس 2023، 17 شخصا من أهالي البحيرين من عمادة برقو بالمحكمة الابتدائية بسليانة منهم 4 شبان في حالة إيقاف أخلي سبيلهم فيما بعد والبقية في حالة سراح. وتم تأجيل النظر في القضية إلى يوم 22 جوان 2023. وشهدت الجلسة حضور 5 محامين /ات متطوعين /ات للدفاع عن الموقوفين من بينهم محامية عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتعود اطوار هذه القضية إلى شهر فيفري الفارط بعد حصول مستثمر على رخصة بحث وتنقيب عن المياه الجوفية في جهة البحيرين من ولاية سليانة والانطلاق في الاشغال لإحداث وحدة لتعليب المياه المعدنية. إلا ان الأهالي احتجوا ضد هذا المشروع بطريقة سلمية بما انه سيخلف عدة أضرار على الفلاحة التي تعتبر مصدر رزقهم وأمنهم الغذائي سيما في ظل ما تعيشه

البلاد التونسية من جفاف إضافة الى أن هذه الوحدة ستفاقم من استنزاف المائدة المائية خاصة وانه يوجد بالمنطقة معمل المياه المعدنية "مالينا" منذ سنة 2005 والذي تسبب في نضوب عديد الابار والعيون الطبيعية.

وتطرح هذه القضية عدة تساؤلات حول قطاع تعليب المياه في تونس وكيفية منح الرخص خاصة وأن المناطق التي تنتصب فيها مصانع انتاج وتعليب المياه يعاني متساكنوها من ويلات العطش كولاية القيروان التي بها 6 شركات مياه تعليب في نفس الوقت الذي تحتل فيه المراتب الأولى من حيث التحركات الاحتجاجية المطالبة بالحق في الماء الصالح للشراب وتحسين جودة المياه كذلك عديد الأسئلة باتت تطرح نفسها بإلحاح حول أولويات وزارة الفلاحة في هذا المجال الحيوي واليات التنسيق بين هياكلها من أجل حماية الموارد المائية.

1. سياسة الكيل بمكيالين، هرسلة وتجريم نشطاء برقو

منطقة البحيرين هي منطقة فلاحية بالأساس بها ما يقارب 400 عائلة وهي منطقة سقوية عمومية يوجد بها 7 جمعيات مائية للري وجمعية للتنمية الفلاحية الغابية وبها 7 أبار عميقة بمعدل

130 م لكل بئر. ونظرا للجفاف فقد تم حفر 30م إضافية ليصبح عمق البئر الواحد 160 م. وتواجه هذه المنطقة عدة تحديات على رأسها الجفاف الذي تسبب في تراجع الايرادات الفلاحية كما يعاني أهاليها من غياب الماء الصالح للشراب وانقطاعه المستمر، هذا إن وجد.

وبسبب هذه التحديات فقد توجهت مجامع التنمية الفلاحية للري إلى استراتيجية غرس الأشجار المثمرة كالتفاح وحب الملوك والكروم والتين في حين تم منع غرس جميع الخضروات التي تحتاج كميات كبيرة من المياه.

"مْنعنا غَرس جميع الخضروات اللي الناس تعاون بيها في رواحها وتخلص بيها في ديونها باش نُوصلُوا نمنعُوا الشجرة " تصريح لرئيس مجمع التنمية الصدقية1 و2 و3.

كما توجد في منطقة البحيرين 9 عيون نضبت جلها وفق ما يؤكده محضر معاينة لعدل اشهاد عينه الاهالي بتاريخ 3 مارس 2023 ، لذلك توجه اهالي المنطقة الى تقديم مطالب لحفر ابار الى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بسليانة من اجل انقاذ منتوجاتهم وحيواناتهم ونشاطهم الفلاحي عوض شبح البطالة، لكن كل مطالبهم قوبلت بالرفض بتعلة ضعف مخزون المائدة

المائية ليتفاجؤوا فيما بعد بتحصل مستثمر بتاريخ 03 فيفري 2023 على ترخيص من طرف وزارة الفلاحة لحفر بئر عميقة بهدف تركيز وحدة انتاج وتعليب للمياه المعدنية وهو ما يطرح تساؤلات حول كيفية حصوله على هذا الترخيص بكل هذه السهولة رغم ان مطلبه رُفض على مستوى جهوي حسب ما أكده لنا أحد المتساكنين.

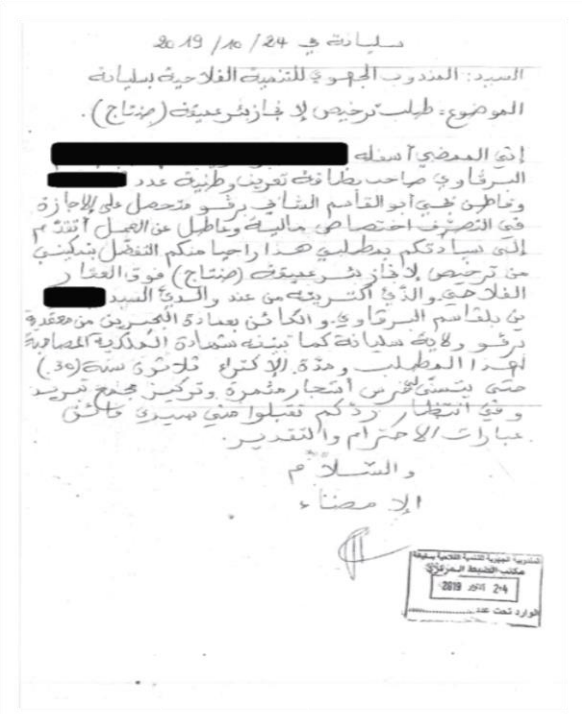

السيد: المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بسليانة

الموضوع: طلب ترخيص لإنجاز بئر عميقة (منتاج).

[redacted] البرقاوي صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد [redacted] وناطور بضيعة أبو القاسم الشابي برقو متحصل على الإجازة في التصرف اختصاص مالية ومحاسبة وعاطل عن العمل أتقدم إلى سيادتكم بمطلبي هذا راجيا منكم التفضل بتمكيني من ترخيص لإنجاز بئر عميقة (منتاج) فوق العقار الفلاحي والذي اكتريته من عند والدي السيد [redacted] بن بلقاسم البرقاوي والكائن بعمادة البحيرين من معتمدية برقو ولاية سليانة كما تبينه شهادة الملكية المصاحبة لهذا المطلب ومدة الاكتراء ثلاثون سنة (30) حتى يتسنى لي استثمارها وتركيز مجمع تبريد.

وفي انتظار ردكم تقبلوا مني فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

الإمضاء

مطلب للحصول على ترخيص لحفر بئر عميقة بعمادة البحيرين سنة 2019

وتسبب هذا التمييز والكيل بمكيالين في تأجج الاوضاع في الجهة وخلق موجة غضب عارمة تطالب بإيقاف هذا المشروع من اجل المحافظة على الموارد المائية لحاجيات الشرب والاستغلال الفلاحي لا غير ومن أجل ضمان الامن المائي والغذائي للجهة. كما انجر عنها حملة من الايقافات بتهم مختلفة.

وعلى إثر هذه الموجة من الرفض والتحركات الاحتجاجية تم إيقاف العديد من أهالي المنطقة، ووجهت لهم تهم: التهمة الأولى بخصوص "**الاعتداء المدبر ضد حركة الجولان** "وجهت لـ11 شخص مثلوا أمام المحكمة بتاريخ 18 ماي 2023.

أما التهمة الثانية فهي "**الانضمام إلى جمع من شأنه ازعاج راحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية عمل باستعمال التهديد**" موجهة الى 17 شخص وقد عقدت جلسة بتاريخ 16 مارس 2023 وأصدرت المحكمة الابتدائية بسليانة الحكم بإطلاق سراح 4 موقفين وتعيين جلسة بتاريخ 22 جوان 2023 لإصدار الحكم النهائي.

الجمهورية التونسية
وزارة العـــدل

المحكمة الابتدائية بسليانة

عـدد القضية : 111519/2023
العدد الرئيسي : 3877/2023

استدعاء متهم

الاسم و اللقب

و القاطن (ة) بـ صفة البحرين برقو

صـاحب(ة) : بطاقة تعريف رقم :

المتهم(ة) بـــ الاعتداء المدبر ضد الجولان

طبق الفصل

مطلوب(ة) بالحضور لدى المحكمة الابتدائية بسليانة : الدائرة الجناحية

يوم 2023-05-18 على الساعة 9 صباحا بجناحي

و ان عدم الحضور لا يوقف المحاكمة

حرر في 2023-03-09

كاتب المحكمة

تنبيه : فيما يخص المتهمين الذين هم بحالة ايقاف - مدير السجن مكلف باعلامهم باستدعائهم للجلسة

إستدعاء بخصوص التهمة الأولى "الاعتداء المدبر ضد الجولان"

الجمهورية التونسية
وزارة العـــدل

المحكمة الابتدائية بسليانة

عـدد القضية : 111515/2023
العدد الرئيسي : 3913/2023

استدعاء متهم

الاسم و اللقب

و القاطن (ة) بـ البحرين برقو

صـاحب(ة) : بطاقة تعريف رقم :

المتهم(ة) بـــالانضمام لجمع من شأنه إزعاج الراحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية العمل باستعمال التهديد

طبق الفصل

مطلوب(ة) بالحضور لدى المحكمة الابتدائية بسليانة : الدائرة الجناحية

يوم 2023-03-09 على الساعة 9 صباحا بجناحي

و ان عدم الحضور لا يوقف المحاكمة

حرر في 2023-03-08

كاتب المحكمة

تنبيه : فيما يخص المتهمين الذين هم بحالة ايقاف - مدير السجن مكلف باعلامهم باستدعائهم للجلسة

استدعاء بخصوص التهمة الثانية "الانضمام إلى جمع من شأنه ازعاج راحة العامة وكان القصد منه ارتكاب جريمة وتعطيل حرية عمل باستعمال التهديد"

واستغرب أحد المتهمين من هذه التهم واعتبرها محض افتراء لأن كل ما قام به الاهالي هو مجرد اعتراض واحتجاج بعد علمهم بتحصل مستثمر على رخصة حفر بمحاذاة العين الوحيدة التي لا يزال سيلانها متواصلا. كما ان المتساكنين يستغلون هذه العين في الاستعمالات اليومية والشرب منذ قديم الزمان. كما

أطلعنا نفس الشخص على اندثار ما يقارب 60 هك من الاراضي الفلاحية بسبب نضوب الابار والعيون على غرار البئر المحاذي لمعمل مالينا، هذا بالإضافة إلى انعدام الحياة على مساحات شاسعة بعد أن كانت هذه الربوع تزخر بجنان الخوخ.

وفي زيارتنا لمنطقة البحيرين عاينا عن كثب حجم الضرر الحاصل وكيف أن المعمل المزمع انشاؤه محاذي للواد وتوجد وراءه عين الماء الوحيدة التي لم تنضب بعد.

2. الاحتجاج فالاشتباك القانوني:

تتواصل الى اليوم تحركات الأهالي على كل الجبهات ليكون اخرها الاشتباك القانوني وذلك من خلال رفع قضية أمام المحكمة الإدارية بسليانة من أجل الطعن في رخصة التنقيب التي تحصل عليها المستثمر ووقف أشغال حفر البئر. كما يتواصل ميدانيا تنظيم تحركات احتجاجية سلمية للمطالبة بإنصافهم وإطلاق سراح الموقوفين.

وتحولت القضية من قضية دفاع عن الموارد المائية إلى المطالبة بإخلاء سبيل جميع الموقوفين وهو ما أدت اليه سياسة الهرسلة والتخويف التي اتبعتها السلطة لردع كل من تسول له نفسه الدفاع عن حقوقه المهضومة. وتجدر الاشارة الى أن هذا

الترهيب ينجر عنه في بعض الاحيان تراجع زخم التحركات الاحتجاجية والقبول بالأمر الواقع وبالقرارات المسقطة من طرف الدولة.

وفي مواكبتنا لجلسة 16 مارس، صرح لنا أحد المحتجين من امام المحكمة الابتدائية بسليانة أن **"هذه الإشكالية بسبب مستثمر انتصب بمنطقتنا من أجل إحداث مصنع لتعليب مياه إلا انه اليوم يزج بأبنائنا في السجن لا لشيء الا لأننا تجر أنا وطالبنا بحقنا في الماء"**

كما طالب في اخر حديثه بقضاء عادل وشفاف وبضمان حق الاهالي في الماء والمحافظة عليه خاصة خلال هذه السنوات العجاف ودعا السلطة الى التحرك من أجل إنصاف الشباب الموقوف.

صورة للوقفة الاحتجاجية لأهالي برقو أمام المحكمة الابتدائية بسليانة بتاريخ 16 مارس 2023

التجأ الأهالي إلى الاشتباك القانوني من خلال رفع قضية أمام المحكمة الإدارية من أجل وقف أشغال حفر البئر الخاص بالمستثمر، كما تم تعيين عدل منفذ من قبل بعض المتضررين من الأهالي للقيام بمعاينة الاضرار الناجمة عن تركيز شركات مياه بالجهة، وقد تم تحرير محضرين في الغرض الأول بخصوص جفاف العيون وتضرر الفلاحة أكدت من خلاله الأستاذة عدل منفذ انها عاينت مجموعة هامة من أشجار التين والرمان والعنب التي يبست بالإضافة إلى معاينتها إلى 4 عيون (عين شطية وقلتة عصبانة وعين دجاج وعين راس الواد) جافة تماما من الماء كما ان السواقي المحيطة بمنابع المياه جافة هي الأخرى.

أما المحضر الثاني فكان بخصوص تضرر المسلك المؤدي إلى الأراضي الفلاحية المحاذي لموقع المشروع الذي تمت تعلية أحد جوانبه من قبل المستثمر مما تسبب في تساقط الحجارة المتواجدة على ضفاف المسلك وهو ما من شانه أن يشكل خطرا على مرتادي الطريق إضافة إلى وجود ترسبات كلسية تنزل من أعلى (موقع المشروع) في اتجاه الواد المحاذي لعين النقاقرة إضافة الى تلوث الماء المحيط بالعين بعد ركودها وانحصارها بسبب غلق مسرب المياه المؤدي اليها. ولا تزال الى اليوم القضية تحت أنظار القضاء للبت فيها.

صورة من محضر معاينة1
لجفاف العيون والسواقي

صورة من محضر المعاينة 2
لتساقط الحجارة في المسلك
المؤدي للأراضي الفلاحية
والواد

واما هذه المظلمة سعى المنتدى الى الوقوف بجانب الأهالي وشد ازرهم فقمنا في مرحلة أولى بنشر بيان مساندة لأهالي البحيرين[40]ومن ثم بتكليف محامية بمتابعة اطوار القضية ومرافقة الأهالي في وقفاتهم الاحتجاجية بمعية عدد من منظمات

[40] https://l8.nu/ryEf/

المجتمع المدني. وكان ذلك وعيا منا بأن حجم الضرر كبير ومن منطلق ايماننا الراسخ بأنه من الواجب نصرة المظلوم حيث عاينا خوف الأهالي على مصير أبنائهم الموقوفين ورأينا اباءا وامهات واخوة يبكون ذويهم.

3. في ظل أزمة شح مائي خانقة: الدولة تشجع على الاستثمار في المياه المعدنية

تعيد قضية البحيرين الى السطح الجدل القائم حول السياسة المائية في تونس ومدى نجاعتها خاصة امام شبح الجفاف الذي يهدد البلاد التونسية في امنها المائي والغذائي منذ سنوات والذي أصبح حقيقة نعيشها اليوم مع تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية. وتظل سياسة وخيارات وزارة الفلاحة ارتجالية وغير حكيمة فمن جهة ترفض الوزارة مطالب إحداث أبار للري بدعوى ترشيد استهلاك المياه ومن جهة اخرى نجدها تمنح رخصا لحفر أبار لاستخراج وتعليب المياه لأغراض صناعية وتجارية.

ويظهر التناقض جليا بخصوص خيارات واستراتيجية الدولة للخروج من ازمة المياه التي تعيش على وقعها البلاد منذ سنوات بسبب سوء التصرف وغياب الحوكمة الرشيدة وضعف الإطار القانوني الذي يحمي هذه الموارد. فمن جهة تدعو الدولة

إلى ترشيد الاستهلاك والحد من الاستغلال المفرط للموارد بينما تساهم في نفس الوقت في استنزاف الموارد المائية من خلال التراخيص اللا مشروطة للمستثمرين في قطاع المياه. وقد أسهمت هذه الازدواجية في عدم ضمان الحق في الماء لجميع المواطنين كما هو منصوص عليه في الدستور التونسي ليتحمل المواطن وحده تبعات عشوائية السياسات المائية.

وفي الوقت الذي تعجز فيه الدولة عن الايفاء بواجبها عبر ضمان حق المواطنين في التزود بالماء الصالح للشراب بالكمية الكافية وبالجودة المقبولة، يشهد قطاع المياه المعدنية ازدهارا، حيث تطورت مبيعات المياه المعلبة بحساب المليون لتر من 879 مليون لتر سنة 2010 إلى 3275 مليون لتر سنة 2022 كما بلغ حجم المبيعات 676 مليون قارورة[41] لتحتل بذلك تونس المرتبة الرابعة عالميا من حيث استهلاك المياه المعدنية. كما تحتل تونس المركز العاشر عربيا و75 عالميا في ترتيب الدول بحسب جودة المياه من أصل 178 دولة وهذا حسب موقع وورلد بيبليوشن ريفيو. كما تقدر نسبة المواطنين المعرضين لمياه ملوثة في تونس ب 20%.

[41] https://shorturl.at/qGMQR

20.2% من التونسيين مهددون بتعرضهم للمياه الملوثة

4. حمى تعليب المياه في تونس، العقلية الربحية تهدد الحق في الماء

تم في 8 مارس 2004 إصدار قرار وزير السياحة والصناعات التقليدية الذي يتعلق بالمصادقة على كراس يضبط الشروط العامة لتنظيم الاستغلال والإنتاج بقطاع المياه المعلبة[42] . وقد عَرَّفَ كراس الشروط في فصله الأول مياه التعليب كما يلي: "**يقصد بمياه التعليب كل المياه النابعة أو غير النابعة والتي يمكن تعليبها في حاويات مائية طبقا للمواصفات التونسية 09.33 و09.83 والشروط الجاري بها العمل ولا يمكن وبأية حال من الاحوال أن تصدر هذه المياه عن شبكة لتوزيع مياه الشرب** ".

[42] https://www.diwan.tn/document/view/e5648e6b-e638-466e-b862-88d8e3146efd

ويشمل قطاع المياه المعلبة المياه المعدنية الطبيعية والمياه المعبأة المعدة للاستهلاك البشري ويخضع هذا القطاع لإشراف الديوان الوطني للمياه المعدنية والاستشفاء بالمياه الذي تم إحداثه وفق القانون عدد 58 لسنة 1975 المؤرخ في 14 جوان 1975 وتنقيحه حسب القانون عدد 102 لسنة 1989 المؤرخ في 11 ديسمبر 1989، وهو مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي ويخضع لإشراف وزارة الصحة.

وقد أحدثت أول وحدة انتاج للمياه المعدنية المعلبة سنة 1963 بولاية نابل ليصل اليوم عدد الوحدات إلى 30 وحدة متمركزة على 13 ولاية. وتحتل ولاية القيروان المرتبة الأولى من حيث عدد الشركات التي بلغ عددها 6 شركات، تليها ولاية زغوان ب 5 شركات وولاية سليانة بـ4 شركات و3 بولاية سيدي بوزيد و2 بكل من ولاية باجة ومدنين والكاف أين توجد شركة تستغل موقعين (عين مزاب وعين كساب). كما توجد شركة بكل من سوسة وبنزرت وقفصة والقصرين ونابل وتطاوين .

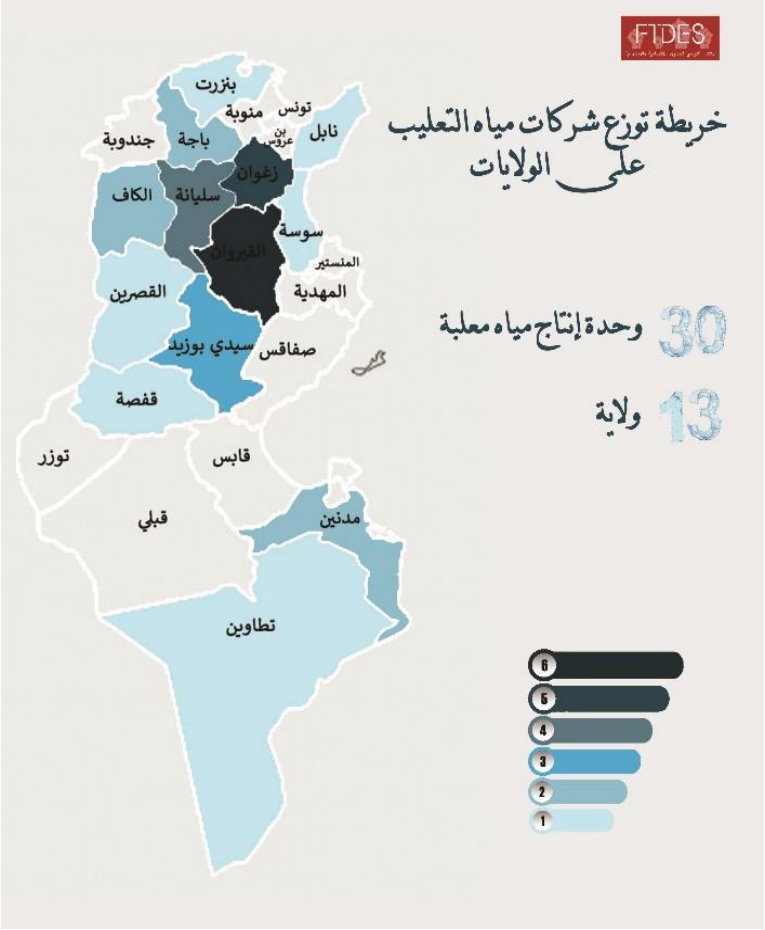

خريطة توزع شركات مياه التعليب على الولايات.

المصدر: المؤلف

شهد قطاع المياه المعلبة منذ بداية الالفية الثانية نموا كبيرا ليبلغ بين سنتي2001-2010، 8 شركات مياه تعليب و13

شركة بين سنتي 2011 -2020. وتجدر الإشارة الى ان مصادر هذه المياه تدخل ضمن مشمولات الملك العمومي للمياه الذي يعتبر غير قابل للتفويت ولا لسقوط الحق بمرور الزمن كما يحجر الاعتداء عليه.

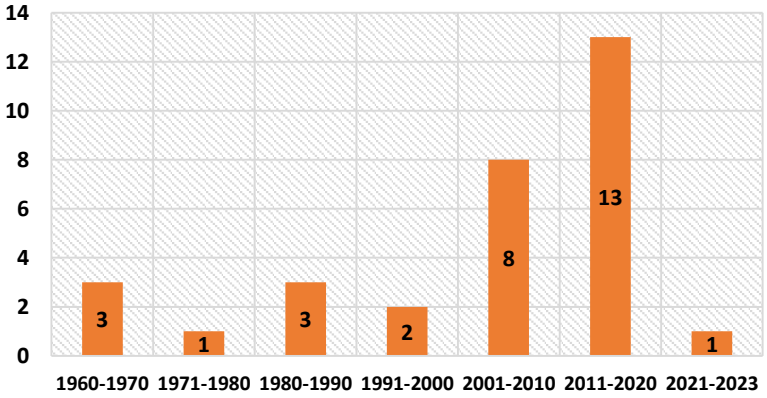

تطور عدد شركات مياه التعليب بين 1960 و2023. المصدر المؤلف استنادا إلى أرقام ديوان المياه المعدنية

في مقابل التنامي السريع لعدد شركات تعليب المياه، تردت الخدمات وجودة مياه الشرب المسداة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حيث أن نسب العينات الغير مطابقة للمواصفات من الجانب البكتريولوجي تظل مرتفعة وفي نسق تصاعدي حيث ارتفعت من 9.9% سنة 2019 الى 10.1% سنة 2020. ويؤدي تردي جودة مياه الشرب في تونس الى تخوف

المواطنين من آثار شربها على صحتهم، ما جعل التونسي يقبل على اقتناء المياه المعلبة بمعدل 227 لتر سنويا للفرد الواحد. وبسبب تهاون الدولة في تحسين جودة مياه الشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وتساهلها في إعطاء تراخيص تعليب المياه تكون قد ساهمت في تعمق أزمة اللاعدالة المائية وتُحمِّل المواطن أعباء إضافية في ميزانيته.

الخاتمة

يعتبر الماء ثروة وطنية وملكا عموميا وعنصرا حياتيا يواجه عدة تحديات ابتداء بالتبذير وسوء الحوكمة وصولا إلى الخيارات والسياسات المائية التي لا تتماشى وحساسية هذا المورد الحيوي وقيمته الاجتماعية. وتنعكس الإشكالات التي يعرفها قطاع الماء بصفة مباشرة على التنمية في تونس وعلى جميع القطاعات التي تضمن احتياجات المواطنين وحقوقهم ورفاهة عيشهم.

وعليه، فإنه يجب التوقف عن اعتبار الماء سلعة تباع وتشترى عن طريق ترسيخ بعده الاجتماعي واستثناء قطاع المياه من عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يجب إلغاء العمل بعقدي اللزمة والامتياز مع التوقف عن اسداء تراخيص جديدة لشركات تعليب المياه والعمل على تحسين جودتها والرفع

من نوعية الخدمات المسداة من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. وفي الختام، ينبغي العمل على بناء السياسات المائية من منطلق الاعتراف بوضع الاجهاد المائي الذي تعيشه تونس اليوم واستفحال ظاهرة التغيرات المناخية.

عطشة عمرة!!

رابح بنعثمان

عطشة عمرة!! ..... رابح بنعثمان

يطلق اسم "عَمرة" بفتح العين على المناطق الريفية التي تقع شمال ولاية قفصة وتشمل مدن قفصة الشمالية وزانوش والسند وسيدي عيش. ووفقا للموروث الشعبي فقد أطلق هذا الاسم نسبة الى فتاة تدعى عمرة وهي بنت الصحابي صهيب الرومي وافتها المنية في هذه الربوع بسبب العطش. يبلغ عدد سكانها ال 61600 نسمة[43] وفق ارقام ديوان تنمية الجنوب لسنة 2021 مع مساحة جملية تقدر ب 803547كم^2. وتتميز هذه المناطق بخصوبة أراضيها الفلاحية وبأهمية الموارد المائية الجوفية لذلك تعتبر المزود الأول للولاية بالخضروات إضافة الى عديد الأصناف من الأشجار المثمرة مثل الزيتون واللوز والمشمش والخوخ.

يبلغ عدد الابار العميقة بمنطقة عمرة 672 بئرا بينما يبلغ عدد الابار السطحية 4804 بئرا[44] وهو ما يعكس حجم الموارد المائية التي تكتنزها هذه المنطقة. لكن في السنوات الأخيرة ظهرت عديد المؤشرات التي باتت تنذر بكارثة حقيقية ولعل أهمها الهبوط الحاد للمائدة المائية نتيجة الاستنزاف الذي تتعرض له من طرف المستثمرين الذين انتصبوا منذ سنوات في هذه الجهة

[43] http://www.ods.nat.tn/upload/CHIFGAFSA.pdf
[44] http://www.ods.nat.tn/upload/CHIFGAFSA.pdf

واستفحال ظاهرة الحفر العشوائي للآبار بدون رخص قانونية لتصنف المنطقة بذلك في خانة المناطق الحمراء.

1. شركة بريماد: استنزاف للثروة المائية بلا رقيب او حسيب

منذ انتصابها في الجهة سنة 2008 في إطار الامتيازات التي قدمتها الدولة التونسية للمستثمرين الأجانب عملت هذه الشركة الفلاحية المختصة أساسا في انتاج الخس (الملفوف) الموجه كليا للتصدير على استغلال هذه الحوافز والتشجيعات بالتركيز على الزراعات المكثفة التي تستهلك كميات كبيرة من الماء. في بداياتها, انطلقت باستغلال عشرات الهكتارات ثم فيما بعد توسع نشاطها ليبلغ حجم مستغلاتها ما يقارب ال 500 هآ. ويمكن القول ان هذه الشركة وعلى امتداد هذه السنوات لم تضف شيئا للجهة لا من حيث الديناميكية الاقتصادية ولا من حيث الطاقة التشغيلية التي بقيت محدودة للغاية بل ان الخسائر والتداعيات الخطيرة التي تسببت فيها لا تقدر بثمن فهي بصدد القضاء على الثروة المائية التي كانت في يوم ما مصدر رخاء لأهالي المنطقة وللجهة ككل.

وبالإضـافة الى ان زراعة الخس ذات البصمـة المائية العـالية[45] فإن الماء الذي يدخل في انتاجها تتـم اضاعته في عملية التصدير دون احتساب كلفته شأنه في ذلك شان عديد المنتوجات الاخرى كالطماطم والقوارص.

ووفقا لعديد الشهادات التي صدرت عن الفلاحين الذين اجمعوا كلهم على ان هذه الشركة لا تحترم القانون المنظم للاستثمار في المياه وتستغل العشرات من الابار في استهتار واضح بمؤسسات الدولة وهياكلها. وعلى سبيل المثال جاء في شهادة السيد كمال الصالحي وهو فلاح اصيل منطقة المريطبة وناشط بالمجتمع المدني ما يلي "**ابتلينا منذ سنة 2008 بمستثمر أجنبي جاء للاعتداء على الثروة المائية التي تزخر بها المنطقة وذلك عبر بناء جو ابي عملاقة يبلغ عددها 4 تبلغ مساحة كل واحدة منها 1هكتار!! والخامسة مساحتها 1,5 ها يضخ لها الماء يوميا بمعدل 24/24 ...هي عبارة على**

[45] يقصد بالبصمة المائية الكمية المستهلكة من الماء لإنتاج سلعة او خدمة من بدايتها الى نهايتها. على سبيل المثال يتطلب انتاج 1 كغ من الخس 238 ل من الماء.

بحيرات تستغل مياهها في زراعة الخس في الوقت الذي تعاني فيه الجهة من شح مائي كبير. الابار السطحية في شمال قفصة شحت بصفة كلية اما بالنسبة للآبار العميقة فقد هبط منسوب المياه فيها بشكل كبير. قمنا بعديد التحركات ولعل اخرها اجتماع بمقر الولاية والذي تم فيه إلزام الشركة بعدم زرع الطماطم والخس لكنها للأسف لم تلتزم بهذه القرارات."

وفي مداخلة للأستاذ والمؤرخ السيد مهدي الدالي حول الشركات الناهبة للثروة المائية فقد افاد بما يلي **"نحن إزاء مشكلة خطيرة.. هذا النموذج لشركات الاحياء.. المفروض ان يغادروا ارض الوطن لأنهم انتصبوا هنا فقط نظرا لرخص اليد العاملة النسائية التي تتقاضى اجورا زهيدة ورخص الأراضي مستغلين في ذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تقوم هذه الشركات بالتنسيق مع متعاون تونسي "سمسار" الذي يقوم بشراء الأرض ومن ثم يدخل في شراكة معها لزراعة السلطة وعموما المنتوجات مستهلكة للماء بصفة كبيرة. في المقابل, يتعرض الفلاح التونسي لشتى أنواع التضييقات عندما يريد حفر بئر."**[46]

2. ثروات مائية مهدورة من اجل زراعة الخس!!

بفضل الإمكانيات التقنية والمالية التي تتمتع بها, تتبع شركة بريماد في نشاطها نظام الجوابي وهي طريقة تعتمد أساسا

[46] الشهادات والصور بهذا المقال مأخوذة من صفحة فايسبوك قفصة الشمالية

على حفر احواض عملاقة اين تصب فيها القنوات المرتبطة بالآبار بمعدل 24/24 وهو ما يمكن من ضخ كميات هائلة من المياه من الطبقة المائية مباشرة الى الجوابي المعدة لاستقبالها.

وبعد الانتهاء من فرش ارضية الجابية ببلاستيك غير نفاذ تبدأ عملية الملا بالماء ليتم الحصول في نهاية المطاف على بحيرات اصطناعية تستغل في سقي الخس والطماطم المعدة للتصدير.

صورة لجابية بصدد الإنجاز

صورة لجابية بعد الملء

علما وان هذه التقنية لتخزين المياه لا تعتبر الطريقة المثلى لان نسبة التبخر فيها عالية بسبب تعرض المياه للهواء واشعة الشمس بصفة مباشرة وهوما يعني عمليا ضياع نسبة كبيرة دون ان يتم استغلالها في السقي. (ما يعادل ضخ بئر بمعدل 5ل/ث). وتبرز هنا عشوائية هذا النوع من الاستثمارات التي تعول

على توفر الامكانات المادية والتقنية دون الاهتمام بجوانب النجاعة والاقتصاد في الماء.

إضافة الى ذلك, تستعمل هذه الشركة تقنية التناضح الع كسي لتتحصل على مياه عذبة لا تتجاوز نسبة ملوحتها 0,1 مغ/ل في حين يتم التخلص من المياه المتبقية والتي تبلغ نسبة ملوحتها 3مغ/ل في أراضي مفتوحة مما يتسبب في تملح المائدة المائية وا لاضرار بالزراعات المجاورة.

3. تداعيات خطيرة على المنظومة الفلاحية وعلى صحة متساكني المنطقة

أدى الاستغلال المفرط للمائدة المائية الى ظهور عديد الإشكالات ولعل من أبرزها نضوب كل الابار السطحية وهبوط حاد لمنسوب الماء في الابار العميقة مع بروز ظاهرة تملح الابار التي زادت الوضع تعقيدا. علاوة على ذلك, ومع شح المياه خسر فلاحو المنطقة المئات من غراسات الزياتين والاشجار المثمرة مما دفع العديد منهم الى بيع أراضيهم والتخلي على تعاطي النشاط الفلاحي والنزوح الى مدن الساحل وتونس العاصمة.

صورة لبئر سطحية نضبت مياهها

عينة من الأشجار المتضررة

كما تتسبب البحيرات الاصطناعية في ظهور أنواع خطيرة من الحشرات سيما عند اشتداد الحرارة في فصل الصيف وقد سجلنا في الفترات الأخيرة إصابة العديد من الأطفال الصغار بمرض اللشمانيا وهو مرض جلدي يصيب الانسان بعد تعرضه للسعات البعوض.

إصابة فتاة صغيرة بمرض اللشمانيا

ان المعضلة في منطقة عمرة كما في العديد من المناطق الفلاحية التي تعرف نفس الاشكاليات مرتبطة أساسا بخيار تنموي لازالت تراهن عليه السلطات التونسية منذ السبعينيات وذلك من خلال تخليها على دورها التعديلي وبداية التفويت في الاف الهكتارات لصالح الشركات الكبرى ولصالح عدد من المستثمرين مستفيدين بذلك من مجموعة من التشجيعات والامتيازات الجبائية. فالمراهنة على الزراعات المكثفة المستهلكة للماء سيما في مناطق تعاني الشح المائي بتعلة التشجيع على التصدير وتشغيل اليد العاملة في مناطق تشهد نسب بطالة كبيرة هي مجرد بيع للوهم لان الكلفة الحقيقية لتعاطي هذه الأنشطة في حقيقة الامر تكلفة باهظة ستدفع فاتورتها الأجيال القادمة ولعل مؤشراتها بدأت منذ الان مثل النضوب الكلي للآبار وتخلي جل الفلاحين الصغار على تعاطي النشاط الفلاحي واستفحال ظاهرة النزوح أضف الى ذلك تملح الموائد المائية. والجدير بالذكر انه في ولاية قفصة على وجه الخصوص يتواصل تخلي الدولة التدريجي على منوال الفلاحة العائلية لصالح

نمط فلاحة الاعمال المستنزف للموارد المائية.

ومن هذا المنطلق, بات لزاما على الدولة ان تقوم بمراجعة جذرية لسياستها الفلاحية وذلك عن طريق:

- التشجيع على الزراعات غير المستهلكة لكميات كبيرة من المياه والتي تضمن سيادتنا الغذائية مثل زراعة الحبوب والاعلاف.
- تشجيع الفلاحين على زراعة البذور المحلية التي تتماشى مع طبيعة التربة وتتأقلم مع شح المياه.
- دعم المندوبيات الجهوية للفلاحة من اجل مقاومة ظاهرة الابار العشوائية ولتطبيق القانون على المخالفين سواء كانوا مستثمرين تونسيين او أجانب.
- تحيين الخارطة الفلاحية بما يتماشى والإمكانات المائية لكل منطقة والتوقف عن زراعة المنتوجات المستهلكة للماء.
- اخضاع المستغلات الفلاحية الكبرى لعملية التدقيق المائي بصفة دورية
- إلزام كل مستثمر فلاحي بإنجاز دراسة تأثير على المحيط تبرز بالخصوص التأثيرات التي يمكن ان تطال الموارد المائية.